

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة
إدارة التوجيه والمناهج

قال الإمام عبد الله بن المبارك: "الإسناد من الدين ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء"

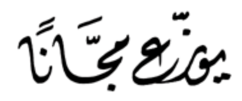
من أطيب المنح في علم المصطلح

جمع وتأليف

الشيخ عبد الكريم مراد
المدرس بقسم الدراسات العليا سابقاً

و

الشيخ عبد المحسن العباد
المدرس بقسم الدراسات العليا سابقاً





بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد الأنبياء والمرسلين، نبينا محمد وعلى آله وصحبه، ومن تبعه واهتدى بهديه إلى يوم الدين.

وبعد فهذه مذكرة في علم الاصطلاح وفق المنهج المقرر في المعهد الثانوي التابع للجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، استقيناها من كتب أئمة هذا الشأن معرفين فيها كل نوع من أنواع الحديث بأسلوب سهل وعبارة واضحة فجاءت والحمد لله مشتملة على مهمات الفن مع الاختصار غير المخل ودون التطويل الممل، وسميناها «من أطيب المنح في علم المصطلح».

والله سبحانه نسأل أن ينفع بها طلاب العلم فإنه على كل شيء قدير. وبالإجابة جدير.

المؤلفان

مقدِّمة فى تاريخ عِلْم المصْطلح ونشأته

كانت العلوم الإسلامية قد دونت ودون معها علم مصطلح الحديث وأصوله، إلا أن ذلك التدوين كان فى أنواع مفرقة في غضون كتب العلم كالرسالة والأم كلاهما للإمام الشافعي رحمه الله تعالى، ومقدمة صحيح مسلم وآخر جامع الترمذي.

فلما كانت المائة الرابعة من الهجرة، وفيها نضجت العلوم والفنون واستقر الاصطلاح، أفرد القاضى أبو محمد الحسن بن عبدالرحمن بن خلاد الرامهرمزى، المتوفى عام ٣٦٠هـ فن المصطلح بالتأليف فى حالة بدائية فى كتابه «المحدث الفاصل بين الراوي والواعي» ثم توسع فيه العلماء فجاء أبو عبدالله الحاكم النيسابوري المتوفى سنة ٤٠٥هـ فصنف فيه «معرفة علوم الحديث» لكنه لم يهذب ولم يستوعب ثم جاء أبو نعيم أحمد بن عبدالله الأصبهانى المتوفى سنة ٤٣٠هـ فعمل على كتاب الحاكم مستخرجا وأبقى أشياء للمتعقب.

ثم جاء الخطيب أبو بكر أحمد بن على البغدادى المتوفى سنة ٤٦٣هـ فصنف في قوانين الرواية «الكفاية» وفى آدابها «الجامع لآداب الشيخ والسامع» وكتبا مفردة في أكثر فنون الحديث وأصبح كل من جاء بعد الخطيب عيالا على كتبه كما قال الحافظ أبو بكر بن نقطة.

ثم جاء القاضى عياض المتوفى سنة ٥٤٤هـ فجمع فى ذلك «الإلماع فى ضبط الرواية وتقييد السماع».

ثم أبو حفص عمر الميانجي المتوفى سنة ٥٨٠هـ فألف جزءا أسماه «ما لا يسع المحدث جهله» وبعد هؤلاء وغيرهم جاء الحافظ

أبـو عمـرو عثـمان بن عبـدالرحمن المعروف بابن الصلاح نزيل دمشق المتــوفى سنــة ٦٤٣هـ فجمـع لما ولي تدريس الحـديث في المـدرسـة الأشـرفيـة المعـروفـة «بـدار الحـديث» كتـابه «علوم الحديث المعروف بمقـدمـة ابن الصـلاح» فهـذب فنـونـه وأمـلاه شيئـاً فشيئـاً واعتنى بتصانيف الخطيب المفرقة وجمع شتات مقاصدها وضم إليها من غيرها نخب فوائـدهـا، فاجتمـع في كتـابـه ما تفرق في غيره، فلهذا عكف العلماء عليـه وسـاروا بسـيره فمنهم المختصـر له كالنـووي في إرشـاده والبلقينى فى محاسنـــه، ومنهم النـاظم له كالعـراقى فى ألفيتـه، ومنهم المستدرك والمعارض.

هذا ومن أنفــع الكتب المختصـرة : نخبـة الفِكـر في مصطلح الاثر للحافظ ابن حجر المتوفى سنة ٨٥٢هـ وقد شرحها كثيرون منهم الحـافـظ نفسـه، وابنـه محمـد بن أحمد بن حجر وعبدالرؤوف المناوى ومحمد صادق بن عبدالهادى السندى.

وكـذلـك نظم النخبـة جماعـة منهم شهاب الدين أحمد الطوفى المتوفى سنة ٨٨٣هـ ومحمد بن اسماعيل الأمير الصنعانى المتوفى سنة ١١٨٢هـ .

ومن أخصـر المختصـرات : المنظومة البيقونية، للشيخ عمر بن محمـد بن فتوح البيقونى الدمشقى وممن شرحها النواب صديق حسن خان المتوفى سنة ١٣٠٧هـ وأسماه «العرجون في شرح البيقون».

ومن الكتب المحـررة «تـدريب الـراوي شرح تقـريب النواوي للسيـوطي وفتـح المغيث شرح الألفيـة للسخـاوي، وتـوضيح الأفكار شرح تنقيــح الانظـار للصنعـاني، وقـواعـد التحـديث لجمال الـدين القاسمي» وتوجيه النظر للجزائري.

فجزى الله الجميع خير الجزاء.

مُصْطَلح الحَديث ومَوضُوعه وَثمرتـه

تعريفه : هوعلم بأصول وقواعد يعرف بها أحوال السند والمتن من حيث القبول والرد.

موضوعه : السند والمتن من حيث القبول والرد.

ثمرته وغايته : تمييز الصحيح من السقيم من الأحاديث.

الحديث والخبر والأثر واصطلاحات أخرى

الحـديث : لغـة الجديد، ويجمع على أحاديث، على خلاف القيـاس، واصطـلاحـاً هو ما أضيف إلى النبي صلى الله عليه وسلم من قول أو فعل أو تقرير أو وصف خلقي أو خلقي.

الخـبر : لغـة النبأ واصطـلاحـا قيل مرادف للحديث وقيل هما متبـاينـان فالحديث ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم، والخبر ما جاء عن غيره، وقيل بينهما عموم وخصوص مطلق، فالحديث ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم، والخبر ما جاء عنه أو عن غيره.

الأثـر : لغـة بقيـة الشيء واصطلاحا : ما روى عن الصحابة والتابعين من أقوال أو أفعال، وقيل الأثر مرادف للحديث.

الحديث القدسي : هو ما نقل عن النبي صلى الله عليه وسلم مع إسناده إياه إلى ربه عز وجل.

والفرق بين الحديث القدسي وبين القرآن، أن القرآن معجز بلفظه، ومتعبد بتلاوته، ويشترط فى إثباته التواتر. والحديث القدسي لا يوصف بالإعجاز ولا يتعبد بتلاوته ولا يشترط فى ثبوته التواتر، والأحاديث القدسية أكثر من مائة حديث منها ما رواه مسلم فى صحيحه عن أبي ذر رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم فيما يرويه عن الله تعالى أنه قال : يا عبادي اني حرمت الظلم على نفسي وجعلته بينكم محرما فلا تظالموا. الحديث.

ولروايته صيغتان :

١) قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما يرويه عن ربه عز وجل.

٢) قال الله تعالى فيما رواه عنه رسوله صلى الله عليه وسلم. والمعنى واحد.

السند : بفتح النون لغة المعتمد واصطلاحاً : سلسلة الرجال الموصلة إلى المتن.

المتن : بالسكون لغة ما صلب وارتفع من الأرض.

واصطلاحاً : ما ينتهى إليه السند من الكلام.

وسمي بذلك لأن المسند يقوى الحديث بسنده ويرفعه إلى قائله.

الإسناد ــ له معنيان :

١) عزو الحديث إلى قائله مسنداً.

٢) سلسلة الرجال الموصلة إلى المتن، وعلى هذا يكون مرادفاً للسند.

المسند : بفتح النون له معنيان :

١) كل كتاب جمع فيه مرويات صحابي أو أكثر على حدة كالمسند للإمام أحمد رحمه الله ومسند عبدالله بن عمر لمحمد بن إبراهيم الطرسوسي .

٢) الحديث المرفوع المتصل سنداً .

المسند بكسر النون : هو من يروي الحديث بسنده سواء كان عنده علم به أو ليس له إلا مجرد الرواية .

المحدث : هو من يشتغل بعلم الحديث رواية ودراية ويطلع على كثير من المرويات وأحوال رواتها .

الحافظ : هو مرادف للمحدث عند كثير من المحدثين وقيل الحافظ أرفع درجة من المحدث بحيث يكون ما يعرفه من كل طبقة أكثر مما يجهله .

تقسيم الخبر إلى متواتر وآحاد

ينقسم الخبر باعتبار وصوله إلينا إلى متواتر وآحاد .

الخبر المتواتر

المتواتر مأخوذ من التواتر وهو التتابع واصطلاحاً ما رواه عدد كثير تحيل العادة تواطؤهم وتوافقهم على الكذب .

تقسيم الخبر المتواتر

الخبر المتواتر نوعان : لفظي ومعنوي .

١) **المتـــواتـــر اللفظي** : هو ما تواتـر لفظـه ومعنـاه. ومثـالـه حديث : من كذب علي متعمـداً فليتبـوأ مقعـده من النار. رواه نيف وسبعون صحابياً.

المتواتر المعنوي : هو ما تواتر معناه دون لفظه.

وأمثلته كثيرة منها : حديث المسح على الخفين وحديث عذاب القبر.

شـــروط المتـــواتر

شروط المتواتر أربعة وهي :

١) أن يرويه عدد كثير.
٢) أن يوجد هذا العدد فى جميع طبقات السند.
٣) أن تحيل العادة تواطؤهم وتوافقهم على الكذب.
٤) أن يكون مستندَ خبرهم الحسُّ.

هذا والمعتمـد أن الخـبر المتـواتـر يفيـد العلم الضروري، وهو الـذى يضطـر إليـه الإنسـان بحيث لا يمكنه دفعه وقيل : لا يفيد إلا العلم النظـرى، وليس بشىء لأن العلم بالتـواتـر يحصـل لمن ليس له أهلية النظر مثل العامى.

أخبـــار الآحـــاد

الآحــاد : جمع أحد بمعنى الواحد. وخبر الواحد لغة ما رواه شخص واحد واصطلاحاً هو : ما لم تتوفر فيه شروط المتواتر.

وهو يفيد الظن وقيل العلم وأما العمل به فهو متعين قطعا.

قال ابن حزم رحمه الله تعالى : إن خبر الواحد العدل عن مثله إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم يوجب العلم والعمل معا .

تقسيم الآحاد

ينقسم الخبر الواحد إلى : مشهور وعزيز وغريب .

١) **الخبر المشهور** : لغة ما اشتهر على الألسنة وإن كان كذبا .

كحديث : حب الوطن من الإيمان . وحديث : يوم صومكم يوم نحركم . واصطلاحا هو : ما رواه ثلاثة فأكثر ولم يبلغ حد التواتر .

وسمي بذلك لشهرته ووضوحه ويسميه بعضهم : المستفيض وقيل المستفيض أخص من المشهور إذ يشترط فيه استواء طرفي سنده فى العدد .

ومن أمثلته حديث : من دل على خير فله مثل أجر فاعله . رواه مسلم . وحديث : العجلة من الشيطان . حسنه الترمذى .

٢) **الخبر العزيز** : هو ما يرويه اثنان ولو في طبقه .

ومثاله ما رواه الشيخان عن أنس رضي الله عنه والبخاري عن أبي هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب إليه من والده وولده .

وسمى عزيزاً إما لقوته حيث جاء من طريق أخرى ، أولقلته وندرته . من عزَّ يعزُّ بكسر العين فى المضارع عزاً وعزة بكسرهما وعزازة صار عزيزاً أي قويا ، والشىء قل فلا يكاد يوجد .

هذا ولا يشترط فى صحة الحديث أن يكون عزيزا عند الجمهور

خلافا لمن زعم ذلك كأبى على الجبائى وابن العربى والحاكم. قال الصنعانى فى نظم النخبة :

وليس شرطاً للصحيح فاعلم، وقيل شرط وهو قول الحاكم.

٣) **الخبر الغريب** : ويسمى الفرد وهو ما رواه راو واحد. ومثاله حديث : إنما الأعمال بالنيات.

فقد تفرد به يحيى بن سعيد الأنصارى عن محمد بن إبراهيم التيمي عن علقمة بن وقاص الليثي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ثم رواه عن الأنصارى خلق كثير.

تقسيم الخبر الغريب

ينقسم الغريب إلى مطلق ونسبي.

١) **الغريب المطلق** : ويسمى الفرد المطلق وهو : ما وقع الغرابة والتفرد في أصل سنده، وهو طرف الصحابي، كأن ينفرد به تابعي واحد عن صحابي ولا يتابع عليه.

ومثاله : حديث النهي عن بيع الولاء وهبته، تفرد به عبدالله ابن دينار عن عبدالله بن عمر رضى الله عنهما، رواه مالك فى الموطأ وقد يستمر التفرد فى جميع رجال السند أو أكثرهم، ومن مظانه مسند البزار والمعجم الأوسط للطبراني.

٢) **الغريب النسبي** : ويسمى الفرد النسبي وهو : ما وقع الغرابة والتفرد فى أثناء سنده، كأن ينفرد به تابع التابعى، أو من دونه من الرجال، وسمي بذلك لأن التفرد وقع فيه بالنسبة إلى شخص معين، وقد يكون الحديث مشهوراً.

ومثاله : حديث مالك عن الزهرى، عن أنس رضى الله عنه، أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل مكة وعلى رأسه المغفر، رواه الشيخان.

قال الحافظ : واطلاق الفرد على النسبي قليل وأكثر ما يطلق الفرد على المطلق كما يطلق الغريب على النسبي بكثرة.

تقسيم الآحاد إلى مقبول ومردود

تنقسم الآحاد من : مشهور، وعزيز، وغريب، إلى مقبول، ومردود.

الخبر المقبول وحكمه

الخبر المقبول : هو ما يحتج به.

واختلف فى حكمه فالذى عليه العلماء من الصحابة والتابعين فمن بعدهم من المحدثين والفقهاء أن خبر الواحد الثقة حجة من حجج الشرع يجب العمل به.

خبر الواحد المحتف بالقرائن وأنواعه

ولا شك أن خبر الواحد المحتف بالقرائن يكون أرجح مما خلا عنها وهو أنواع منها ما يلى :

١) ما أخرجه الشيخان البخاري ومسلم فى صحيحهما مما لم يبلغ حد التواتر. فانه أحاط به قرائن منها جلالة الشيخين فى هذا الشأن وتقدمهما على غيرهما فى تمييز الصحيح من السقم وتلقى العلماء لكتابيهما بالقبول.

٢) **الخبر المسلسل بالأئمة الحفاظ المتقنين** حيث لا يكون غريباً كحديث يرويه الإمام أحمد غير منفرد به عن الإمام الشافعي ويرويه الشافعي كذلك عن الإمام مالك ويرويه مالك عن نافع مثلا .

٣) **الخبر المشهور** : الذي له طرق مختلفة سلمت كلها من ضعف الرواة والعلل ، وهذه الأنواع لا يحصل العلم بها إلَّا للعالم المتبحر فى علم الحديث العارف بأحوال الرواة والعلل .

تقسيم الخبر المقبول إلى صحيح وحسن

ينقسم الخبر المقبول باعتبار تفاوت رتبه إلى صحيح لذاته وحسن لذاته وصحيح لغيره وحسن لغيره .

الصحيح لذاته

الصحيح لذاته : ما نقله عدل تام الضبط عن مثله متصل السند غير معل ولا شاذ .

شرح التعريف :

العدل : هو المسلم العاقل البالغ السالم من الفسق بارتكاب كبيرة أو إصرار على صغيرة والسالم أيضا مما يخل بالمروءة .

ويخرج بقيد العدل : الكاذب والمتهم بالكذب والفاسق والمبتدع والمجهول .

والضبط : الحزم فى الحفظ وهو نوعان :

١) **ضبط صدر** وهو : أن يثبت الراوي ما سمعه في صدره

بحيث يتمكن من استحضاره متى شاء .

٢) **ضبط كتاب** وهو : أن يصون الراوي كتابه ويحفظه لديه منذ سمع فيه وصححه حتى يؤدى منه .

ويخرج بقيد تام الضبط : الواهم وفاحش الغلط وكثير الغفلةِ والمخالف للثقات وسيء الحفظ وخفيف الضبط .

ويحترز **بمتصل السند** عما لم يتصل سنده كالمعلق ونحوه .

ويخرج بقيد **غير معل ولا شاذ** : الخبر المعل والخبر الشاذ .

والمعل : لغة ما فيه علة واصطلاحا ما فيه علة خفية قادحة فى صحة الخبر مع أن الظاهر السلامة منه . والشاذ لغة المنفرد واصطلاحاً ما خالف فيه الراوي من هو أرجح منه . وله تفسير آخر سيأتى .

مراتب الصحيح

تختلف مراتب الصحيح بسبب تفاوت الأوصاف المقتضية للصحة فما يكون رواته فى الدرجة العليا من العدالة والضبط وسائر الصفات التي توجب الترجيح كان أصح مما دونه .

فمن المرتبة العليا ما أطلق عليه بعض الأئمة . انه أصح الأسانيد كمالك عن نافع عن ابن عمر رضى الله عنهما ، وكإبراهيم عن علقمة عن ابن مسعود رضي الله عنه ودون ذلك رتبة كرواية حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس رضى الله عنهما ودون ذلك في الرتبة كرواية سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبى هريرة رضى الله عنه .

ويلتحق بهذا التفاضل تقسيم الصحيح إلى سبعة أقسام وهي :

١ ـ ما اتفق عليه الشيخان البخاري ومسلم .
٢ ـ ما انفرد به البخاري .
٣ ـ ما انفرد به مسلم .
٤ ـ ما كان على شرطهما ولم يخرجاه .
٥ ـ ما كان على شرط البخاري .
٦ ـ ما كان على شرط مسلم .
٧ ـ ما صح عند غيرهما من الأئمة كابن خزيمة وابن حبان مما لم يكن على شرطهما .

شرط الشيخين

لم ينقل عن الشيخين البخاري ومسلم شرط شرطاه وعيناه، وإنما تتبع العلماء الباحثون عن أساليبهما وطريقتهما حتى تحصل لهم مما ظنوه شروطاً لهما فلذا اختلفوا فيه .

ونذكر هنا ما قاله النووي وارتضاه الحافظ فى النخبة وهو :

المراد بشرط الشيخين أو أحدهما : أن يكون الحديث مرويا من طريق رجال الكتابين أو أحدهما مع مراعاة الكيفية التي التزمها الشيخان فى الرواية عنهم .

الحسن لذاته

الحسن لذاته : ما رواه عدل خف ضبطه متصل السند غير معل ولا شاذ، فهو جامع لشروط الصحيح لذاته غير أن الضبط خف فى بعض رواته ويشارك الصحيح أيضا فى الاحتجاج به .

والحسن على مراتب مثل الصحيح قال الحافظ الذهبي : أعلى مراتب الحسن حديث بهز بن حكيم عن أبيه عن جده، وعمرو ابن شعيب عن أبيه عن جده.

الصحيح لغيره

الصحيح لغيره : هو الحسن لذاته إذا تعددت طرقه، فبذلك يقوى ويرتفع عن درجة الحسن إلى درجة الصحيح، لكن لا لذاته بل لغيره.

ومثال ذلك : حديث محمد بن عمرو بن علقمة، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة. قال الترمذي بعد أن أخرج الحديث : وحديث أبي هريرة إنما صح لأنه قد روي من غير وجه.

هذا وليعلم ان التمثيل ليس لمطلق الحديث بل بقيد كونه من رواية محمد بن عمرو وإلا فالحديث رواه الشيخان من غير طريقه.

وقال ابن الصلاح : محمد بن عمرو بن علقمة من المشهورين بالصدق والعدالة لكنه لم يكن من أهل الإتقان حتى ضعفه بعضهم من جهة سوء حفظه، ووثقه بعضهم لصدقه وعدالته، فحديثه حسن من هذه الجهة.

الحسن لغيره

الحسن لغيره هو الخبر المتوقف عن قبوله كرواية المستور ونحوه اذا توبع بمثله أو أقوى منه.

فأصله ضعيف، وإنما طرأ عليه الحسن بما عضده من المتابع.

ومثال ذلك حديث أبي سعيد الخدري رضى الله عنه: لا ضرر ولا ضرار. رواه الدارقطني والحاكم.

فالحديث له طرق لا يخلو كل منها من مقال ولكن يقوي بعضها بعضاً ولذلك حسنه النووي وابن الصلاح.

قول الترمذي وغيره: حديث حسن صحيح

وقد تستشكل العبارة المذكورة لأن الحسن قاصر عن درجة الصحيح، فكيف يجتمع إثبات القصور ونفيه في حديث واحد؟

وقد أجاب الحافظ عن ذلك: بأن الحديث الذي أطلق عليه الوصفان الحسن والصحة معاً لا يخلو: إما أن يكون غريبا تفرد به راو واحد أو لا، فعلى التقدير الأول يكون سبب الجمع بين الوصفين تردد ذلك الإمام فيمن انفرد به هل كان ضابطا فحديثه صحيح أو كان خفيف الضبط فحديثه حسن، وتقدير العبارة: حسن أو صحيح ويكون دون ما قيل فيه: صحيح بالجزم.

وعلى التقدير الثاني وهو كون الحديث غير فرد يكون ذلك الجمع باعتبار إسنادين أحدهما صحيح والآخر حسن.

فأطلق عليه الوصفان باعتبار إسناديه. ويكون أقوى مما قيل فيه: صحيح فقط.

مثال ذلك حديث: لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة.

رواه الشيخان من طريق صحيح وأخرجه الترمذي أيضا من طريق محمد بن عمرو المذكور وهو مختلف في تصحيح حديثه وتحسينه فأطلق عليه الترمذي الحسن والصحة معا.

وقال الحافظ ابن دقيق العيد: لا منافاة بين الحسن والصحة إلا حيث انفرد وصف الحسن أما إذا بلغ الحديث درجة الصحة فالحسن حاصل لا محالة تبعاً للصحة لأن وجود الدرجة العليا لا ينافي وجود الدنيا فيصح أن يقال: حسن باعتبار الصفة الدنيا وصحيح باعتبار الصفة العليا.

قول الترمذي: حسن غريب

وقد أنكر بعضهم على الإمام الترمذي جمعه بين الحسن والغريب، إذ الحسن عنده ما روي من غير وجه، والغريب ما تفرد به راو واحد. وقد أجاب الحافظ بن حجر بما ملخصه: إن اصطلاح الترمذي هذا ينصب ويحمل على كل حديث وصفه الترمذي بالحسن فقط.

وأما ما وصفه بالحسن والغرابة معاً فالمراد به الحسن على اصطلاح الجمهور ولا منافاة بين الحسن والغريب على اصطلاحهم.
وقال الشيخ ابن تيمية رحمه الله: الذين طعنوا على الترمذي لم يفهموا مراده في كثير مما قال، فإن أهل الحديث قد يقولون: هذا الحديث غريب، أي من هذا الوجه وقد يصرحون بذلك فيكون الحديث عندهم صحيحا معروفا من طريق فإذا روى من طريق آخر كان غريبا من ذلك الوجه، وإن كان المتن صحيحا معروفا.

فالترمذي إذا قال : حسن غريب، قد يعني بذلك انه غريب من ذلك الوجه لكن المتن له شواهد صار بها من جملة الحسن .

زيادة الثقة وتقسيم الخبر إلى محفوظ وشاذ

ومما يحسن العناية به من أنواع علوم الحديث زيادات الثقات . والزيادة كما تقع فى المتن تقع فى السند أيضا برفع موقوف أو وصل منقطع أو نحو ذلك .

وقد قسم الزيادة الشيخ ابن الصلاح إلى ثلاثة أقسام وارتضاه النووي وابن حجر وغيرهما وهي :

١ ــ ما زاده الثقة منافياً لما رواه الثقات أو الأوثق منه فهذا حكمه الرد .

وتسمى رواية الثقات أو الأوثق المحفوظ ورواية الثقة الشاذ .

إذاً **فالخبر المحفوظ** : ما رواه الثقات أو الأوثق منافياً لما رواه الثقة .

والخبر الشاذ : ما رواه الثقة مخالفا لما رواه الثقات أو الأوثق منه .

مثال ذلك فى السند ما رواه الترمذى من حديث أبي سعيد الخدري رضى الله عنه مرفوعاً : الأرض كلها مسجد إلا المقبرة والحمام .

رواه حماد بن سلمة موصولا عن عمرو بن يحيى عن أبيه عن أبي سعيد مرفوعا ورواه سفيان الثوري مرسلا عن عمرو عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم ، والثورى أوثق من حماد .

فلذا قال الدارقطني في العلل : المحفوظ المرسل .

٢ ـ ما زاده الثقة غير مناف لرواية الثقات أو الأوثق منه . فهذا حكمه القبول، لأنه فى حكم خبر مستقل انفرد به الثقة عن شيخه .

ومثال ذلك فى المتن ما رواه مسلم والنسائي من طريق علي بن مسهر عن الأعمش عن أبي صالح وأبي رزين عن أبي هريرة رضى الله عنه من زيادة :

فليرقه ، فى حديث ولوغ الكلب ولم يذكرها سائر الحفاظ من أصحاب الأعمش ، فتكون هذه الزيادة كخبر تفرد به علي بن مسهر وهو ثقة .

٣ ـ ما زاده الثقة مع نوع منافاة لرواية من هو أولى منه ، إلا أن هذه المنافاة تنحصر فى تقييد المطلق أو تخصيص العام ، فهذا حكمه القبول على الراجح .

مثال ذلك في المتن ما رواه مسلم وغيره من طريق محمد بن سيرين عن أبي هريرة رضى الله عنه من زيادة : أولاهن بالتراب ، فى حديث الولوغ ، ورواية سائر الثقات عن أبي هريرة رضى الله عنه خالية من زيادة التريب وهذه الزيادة مقيدة لإطلاق رواية الثقات الآخرين .

الخبر المعروف والمنكر

الخبر المعروف : ويقابله المنكر وهو : ما رواه الثقة مخالفا لما رواه الضعيف .

والخبر المنكر : ما رواه الضعيف مخالفا للثقة .

ومثال ذلك ما رواه ابن أبي حاتم من طريق حُبَيْب، مصغرا، ابن حبيب الزيات وهو ضعيف، عن أبي إسحاق عن العيزار بن حريث عن ابن عباس رضى الله عنهما مرفوعا : من أقام الصلوات وآتى الزكوات وحج البيت وصام رمضان وقَرَى الضيف دخل الجنة.

قال أبو حاتم : هو منكر لأن الثقات رووه عن أبي إسحاق عن العيزار عن ابن عباس رضى الله عنهما موقوفا، وهو المعروف.

المتابعة وأنواعها

المتابعة لغة الموافقة، واصطلاحاً : ان تحصل المشاركة للراوي فى الرواية وهي نوعان :

١ ــ **المتابعة التامة** : وهى أن تحصل المشاركة للراوي نفسه.

٢ ــ **المتابعة القاصرة** : وهى أن تحصل المشاركة لشيخ الراوي فمن فوقه من الرواة.

المتابع والشاهد والاعتبار

المتابع بكسر الباء الموحدة ويسمى تابعاً هو : الخبر المشارك للفرد لفظاً ومعنى أو معنى فقط مع الاتحاد فى الصحابي.

الشاهد : هو الخبر المشارك للفرد لفظاً ومعنى أو معنى فقط مع الاختلاف في الصحابي.

وخص بعضهم المتابع بما حصل لفظا سواء اتحد الصحابي أو اختلف والشاهد بما حصل معنى كذلك، وقد يطلق كل من المتابع والشاهد على الآخر.

الاعتبار : هو تتبع طرق الخبر الفرد ليعلم هل له متابع أو شاهد أم لا ؟

ومثل لذلك الحافظ بما رواه الإمام الشافعي فى الأم عن مالك عن عبدالله بن دينار عن عبدالله بن عمر رضي الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : الشهر تسع وعشرون فلا تصوموا حتى تروا الهلال ولا تفطروا حتى تروه. فإن غم عليكم فأكملوا العدة ثلاثين .

فظن البعض أن الشافعي تفرد بلفظ : فأكملوا العدة ثلاثين . لأن أصحاب مالك سوى الشافعي رووه بلفظ فاقدروا له .

ولكن وجد للشافعي متابعة تامة وقاصرة .

فرواه الإمام البخاري فى صحيحه عن عبدالله بن مسلمة القعنبي عن مالك بالإسناد نفسه، فهذه متابعة تامة فى غاية الصحة .

ورواه ابن خزيمة فى الصحيح من طريق عاصم بن محمد بن زيد عن أبيه عن جده عبدالله بن عمر رضي الله عنهما بلفظ : فكملوا ثلاثين .

فهذه متابعة قاصرة .

ورواه مسلم أيضا من طريق عبيدالله بن عمر عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما بلفظ : فاقدروا ثلاثين .

وله شاهد عند النسائي من طريق محمد بن حنين عن عبدالله ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل حديث ابن دينار عن ابن عمر رضي الله عنهما .

المحكـــم ومختــلف الحـــديث

الخبر المحكم : هو الخبر المقبول الذي سلم من معارضة مثله وحكمه وجوب العمل به، وغالب الأخبار من هذا النوع .

مختلف الحديث : هو المقبول المعارض بمثله مع إمكان الجمع بينهما. وممن صنف فى هذا النوع : الإمام الشافعي والطحاوي وابن قتيبة .

ماذا يرجع إليه عند تعارض الخبرين المقبولين ؟

إذا تعـارض خبران مقبـولان وأمكن الجمع والتوفيق بينهما بغير تكلف وتعسف فلا يصار إلى غيره .

مثـال ذلـك : ما رواه الشيخـان من حديث : فِرَّ من المجـذوم فرارَك من الأسـد، ومـا رواه مالـك : لا يورد ممرض على مصح، مع حديث : لا عدوى ولا طيرة، رواه مسلم .

وظاهر ذلك التعارض حيث أمر بالفرار فى الأول ونفى العدوى فى الأخـير، ووجـه الجمـع : أن الأمـراض لا تعُدي بطبعها كما كان يعتقـد أهـل الجـاهلية وبعض الأطباء ولكن الله سبحانه جعل مخالطة المريض للصحيح سببا لاعدائه مرضه وقد يتخلف ذلك عن سببه كما فى غيره من الأسباب .

وإن لم يمكن الجمـع بين الخـبرين يرجع إلى التاريخ فإن علم فالمتأخر هو الناسخ للمتقدم ويعمل به .

وإن جهل التاريخ وأمكن ترجيح أحد الخبرين بوجه من وجوه الترجيح المتعلقة بالسند أو المتن فالمصير إلى الترجيح .

وإن تعذر الترجيح يتوقف عن العمل بهما حتى يتبين للناظر وجه الترجيح .

النســـخ ومــا يعــرف بــه

النسخ لغة : الإزالة والنقل تقول : نسخت الشمس الظل إذا أزالته ونسخت الكتاب إذا نقلت شيئا يشبه ما فيه .

والنسخ شرعا : رفع حكم شرعى بدليل شرعى متأخر عنه .

ويعرف النسخ بأمور منها : النص وهو الأصرح كحديث : كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها . رواه مسلم .

ومنها ما أخبر الصحابي بتأخره كقول جابر رضي الله عنه : كان آخر الأمرين من رسول الله صلى الله عليه وسلم ترك الوضوء مما مست النار. رواه الترمذي .

ومنها ما عرف بالتاريخ

وأما ما رواه الصحابي المتأخر إسلاما مخالفا لما رواه الصحابي المتقدم عنه فى الإسلام فلا يدل على النسخ لاحتمال سماعه عن صحابي آخر أقدم من ذلك المتقدم أو سمعه من مثله فأرسل .

والإجماع ليس بناسخ بل يدل على النسخ .

أسئلة وتمارين

١) تكلم موجزا عن نشأة مصطلح الحديث ثم عرفه وبين موضوعه وثمرته ثم اذكر معانى المصطلحات الآتية :

الحديث . الخبر . الأثر . الحديث القدسي . السند . المتن . الإسناد، المسند بالفتح وبالكسر . المحدث . الحافظ .

٢) عرف الخبر المتواتر ثم اذكر أنواعه وشروطه ثم عرف خبر الواحد لغة واصطلاحا وأنواعه : المشهور، والعزيز، والغريب، والغريب المطلق، والغريب النسبي .

٣) ما الخبر المقبول، وما حكمه، وما أنواع الخبر المحتف بالقرائن . وما الصحيح لذاته، والحسن لذاته، وما الذى يشتركان فيه؟ وما أنواع الصحيح باعتبار تفاوت رتبه، وما يراد بشرط الشيخين؟

٤) ما الصحيح لغيره، والحسن لغيره، وما وجه جمع الترمذى وغيره بين الحسن والصحيح مع أنهما وصفان متفاوتان؟ وما وجه جمع الترمذي أيضا بين الحسن والغريب مع أن الحسن فى اصطلاح الترمذي ما جاء من غير وجه، ومعلوم أن الغريب ما رواه راو واحد؟

٥) ما هي أنواع زيادة الثقة وما حكم كل نوع وما هو المحفوظ أو الشاذ والمعروف والمنكر من الأخبار؟ وما المتابعة وما أنواعها وما هو المتابع والشاهد والاعتبار؟ وما الخبر المحكم ومختلف الحديث وما يرجع إليه إذا تعارض خبران مقبولان؟

الخبر المردود وأسباب ردّه

الخبر المردود : هو الذي لم يترجح صدق المخبر به .

وينقسم إلى أنواع كثيرة بلغ بها بعضها إلى نيف وأربعين نوعا وهي ترجع في الجملة إلى سببين :

أحدهما سقوط راو فأكثر من السند ، والثاني الطعن في بعض رواته .

أنـــواع الســـقوط

السقط من الإسناد نوعان : **واضح جلي** يحصل الاشتراك فى معرفته .

وخفي لا يدركه إلا الجهابذة المطلعون على طرق الحديث وعلل الأسانيد .

والأول يعرف بعدم ملاقاة الراوي لمن روى عنه إما لأنه لم يدرك عصره ، أو أدركه ولكن لم يجتمع به وليس له منه إجازة ولا وجادة .

ولذا يحتاج إلى علم التاريخ لتضمنه تحديد مواليد الرواة ووفياتهم وأزمان طلبهم وارتحالهم .

أنـواع المـردود باعتبـار السـقط

١ ــ **المعلق** : وهو ما حذف من مبدأ سنده راو فأكثر .

وانما عد المعلق ونحوه من أنواع المردود للجهل بحال الراوي المحذوف .

والتعليق فى صحيح البخاري كثير، قال النووى : فما كان منه بصيغة الجزم نحو : قال وذكر وروى، مبنيا للمعروف فهو حكم بصحته عن المضاف إليه.

وما ليس فيه جزم نحو قيل وذكر وروى، مبنيا للمجهول فليس فيه حكم بصحبته عن المضاف إليه.

وعلى الناظر إذا أراد الاستدلال به أن ينظر فى أحوال رجال سنده.

٢ ـ **المرسل** : وهو ما رفعه التابعي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم كأن يقول : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا أو فعل كذا. مأخوذ من قولهم : ناقة رسل أي سريعة فكأن المُرسِلَ أسرع إلى الحديث فحذف بعض سنده.

وعد المرسل من أنواع المردود لما ذكرنا من الجهالة بحال الراوي المحذوف لاحتماله أن يكون صحابيا أو تابعيا وعلى الأخير يحتمل أن يكون ثقة أو غير ثقة.

حكم المرسل

ذهب إلى رد المرسل جمهور أهل الحديث وكثير من الفقهاء وأصحاب الأصول مستدلين بأن رواية المجهول المسمى إذا كانت لا تقبل فرواية المرسل أولى، لأن المروى عنه محذوف مجهول العين والحال.

وروى عن الأئمة الثلاثة : أبى حنيفة ومالك وأحمد فى رواية عنه قبول المرسل مطلقا.

وحجة هؤلاء أن السكوت عن الراوى مع عدالة الساكت وعلمه بأن روايته يترتب عليها شرع عام، إخبار بعدالته حتى قال بعضهم : إن المرسل أقوى من المسند، لأن من أسند فقد أحالك على سنده والنظر فى أحوال رواته والبحث عنهم. ومن أرسل مع علمه ودينه وإمامته وأمانته وثقته فقد قطع لك بصحته، وكفاك مؤنة البحث عن أحوال رواته.

وذهب بعض أهل العلم منهم الإمام الشافعي إلى قبول مراسيل كبار التابعين كسعيد بن المسيب ونحوه إذا انضم إليها ما يؤيدها، كأن يسند من جهة أخرى أو يوافق قول صحابى أو يفتى بمقتضاه أكثر أهل العلم. هذا وما تقدم من الخلاف فى حكم المرسل هو فى غير مراسيل الصحابة رضى الله عنهم.

فالمذهب الصحيح المشهور الذي قطع به جمهور أهل العلم أن مرسل الصحابى حجة لأن رواية الصحابة عن غيرهم نادرة وإذا رووا بينوها.

فإذا أطلقوا فالظاهر أنه من الصحابة وهم كلهم عدول.

٣ ــ المعضل : هو ما حذف من سنده راويان فأكثر على التوالي. مأخوذ من : أعضله بمعنى أعياه.

٤ ــ المنقطع : هو ما حذف من سنده راو أو أكثر لا على التوالي.

٥ ــ المدلس : «التدليس».

التدليس لغة إخفاء العيب مأخوذ من الدلس وهما الظلمه، فكان المدلس أظلم الأمر على السامع لتغطيته وجه الصواب.

والتدليس نوعان :

١ ـ **تدليس الإسناد** : وهو أن يسقط الراوي شيخه ويروي عن شيخ شيخه أو عن معاصر آخر لقيه ولم يسمع منه وليس له إجازة منه ولا وجادة بلفظ محتمل للاتصال كعن وقال. وشر أنواعه تدليس التسوية وهو أن يروي الراوي حديثا عن ضعيف بين ثقتين لقي أحدهما الآخر، فيسقط الضعيف ويروي عن شيخه الثقة عن الثقة الثاني.

وممن عرف بذلك من الرواة : بقية بن الوليد والوليد بن مسلم القرشى ولاءا. قاله العراقى.

٢ ـ **تدليس الشيوخ** : وهو أن يذكر الراوي شيخه بما لم يشتهر به عند الناس من اسم أو كنية أو لقب أو نحو ذلك.

ومن عرف بالتدليس عن غير الثقات لم يقبل حديثه حتى يصرح بالسماع.

٦ ـ **المرسل الخفى** : وهو ما رواه الراوي عن معاصر له لم يعرف اللقاء بينهما وليس له منه إجازة ولا وجادة بلفظ موهم للاتصال كعن وقال.

مثال ذلك ما رواه ابن ماجه من طريق عمر بن عبدالعزيز عن عقبة بن عامر رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال رحم الله حارس الحرس.

فإن عمر لم يلق عقبة قاله الحافظ المزي فى الأطراف.

ما يعرف به التدليس والإرسال الخفى

يعرف التدليس والإرسال الخفى بأمور :

منها : إخبار المدلس أو المرسل نفسه بذلك .

ومنها : أن يعرف عدم سماعه ممن روى عنه مطلقا أو لذلك الحديث بخصوصه بنص إمام من أئمة هذا الشأن .

أسباب الطعن في الرَّاوي

أسباب الطعن فى الراوي عشرة بعضها أشد قدحاً من بعض، خمسة منها ترجع إلى عدالة الراوي وهي : الكذب والتهمة بالكذب والفسق والبدعة والجهالة.

وخمسة تعود إلى ضبط الراوي وهي : فحش الغلط وكثرة الغفلة والوهم ومخالفة الثقات وسوء الحفظ. وإليك ترتيبها حسب شدة تأثيرها في الرد :

السبب الأول : كذب الراوي على رسول الله صلى الله عليه وسلم. ويسمى خبر الكاذب عليه الموضوع.

الخبر الموضوع وحكم روايته

الوضع لغة : الاختلاق والافتراء، فالخبر الموضوع هو المختلق المكذوب على رسول الله صلى الله عليه وسلم.

وتحرم رواية الأخبار الموضوعة مطلقا إلا مع بيان وضعها وكشف عوارها لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : من حدث عني حديثا يرى أنه كذب فهو أحد الكذابين. رواه مسلم.

دواعي الوضع

دواعي الوضع والكذب كثيرة منها ما يلى :

١ ــ قصد التقرب إلى الله سبحانه بوضع ما يرغب الناس فى طاعته ويرهبهم عن معصيته كما فعل بعض المنسوبين إلى الزهد والصلاح.

وهؤلاء شر الوضاعين وأشدهم بلاء ونكبة فإن الناس يثقون بهم ويركنون إليهم، لانتسابهم إلى الصلاح. ومن هؤلاء الذين كانوا يكذبون حسبة وتقربا إلى الله تعالى : أبوعصمة نوح بن أبي مريم المروزي قاضي مرو الملقب بنوح الجامع أخذ الفقه عن أبي حنيفة وابن أبي ليلى، قيل له من أين لك عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما فى فضائل القرآن سورة سورة وليس هذا عند أصحاب عكرمة؟

فقال : إني رأيت الناس قد أعرضوا عن القرآن واشتغلوا بفقه أبي حنيفة ومغازي ابن إسحاق فوضعت هذا الحديث حسبة.

٢ ـ **التزلف إلى الطبقة الحاكمة** بوضع ما يوافق أهواءهم كقصة غياث بن إبراهيم النخعى الكوفى مع أمير المؤمنين المهدي العباسى فإنه دخل عليه وكان يحب الحمام ويلعب به فاذا قدامه حمام.

فقال حدثنا فلان عن فلان وساق سنده وقال إن النبي صلى الله عليه وسلم قال : لا سبق إلا فى نصل أوخف أوحافر، أوجناح.

فزاد فى الحديث لفظ : **أوجناح**. فعرف المهدي أنه كذب لأجله فأمر بذبح الحمام.

والحديث رواه أصحاب السنن دون الزيادة الموضوعة.

٣ ـ **إفساد الدين على أهله** كما فعل الزنادقة الذين دخلوا فى الإسلام لخديعة المسلمين نحو بيان بن سمعان الذى قال بألوهية علي ابن أبي طالب رضي الله عنه فقتله خالد بن عبدالله القسري وأحرقه.

٤ ـ **التكسب والارتزاق** بما يضع من الأخبار كما هو شأن القصاصين.

٥ ـ الانتصار للرأى .

٦ ـ الأغراب لقصد الاشتهار .

مـا يعـرف بـه الوضـع

يعرف الوضع بأشياء منها :

اعـتراف الـواضـع نفسه بذلك كما اعترف نوح ابن أبي مريم المذكور آنفا .

وميسرة بن عبد ربه الفارسى بأنه وضع سبعين حديثا فى فضل علي رضي الله عنه ، ومنها : أن يكون المروي مخالفا للحس غير قابل للتأويل كحديث : إن سفينة نوح طافت بالبيت وصلت خلف المقام ركعتين .

ذكـره الـذهبي فى الميـزان عن عبدالرحمن بن زيد بن أسلم عن أبيه عن جده وهو ضعيف .

السـبب الثاني

التهمـة بالكـذب : وذلك أن يعرف الراوي بالكذب فى كلامه مع النـاس أو أن ينفـرد بما يخالف القـواعـد المعلومـة من الـدين بالضـرورة . ويسمى خبر المتهم بالكـذب المـتروك . ومن أمثلتـه أحاديث صدقه الدقيقى عن فرقد عن سمرة عن أبي بكر رضي الله عنه .

وأحاديث عمرو بن شمر عن جابر الجعفى عن الحارث عن علي ابن أبي طالب .

السـبب الثالث والرابع والخامس

فحش غلط الراوي، وكثرة غفلته، وفسقه بما لم يبلغ الكفر :

ويسمى خبره المنكر عند من لم يقصر المنكر على ما خالف فيه الضعيف الثقة.

ومثال ذلك ما رواه النسائي وابن ماجة من طريق أبي زكير يحيى بن محمد بن قيس عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها. مرفوعا : كلوا البلح بالتمر فإن ابن آدم إذا أكله غضب الشيطان.

قال النسائي : هذا حديث منكر تفرد به أبوزكير يحيى بن محمد وهو شيخ صالح غير أنه لم يبلغ مبلغ من يقبل تفرده.

السـبب السادس

وهم الراوي : وهو أن يروي الحديث على سبيل التوهم.

والوهم كما يقع فى السند برفع موقوف أووصل منقطع يقع فى المتن بإدخال حديث فى حديث آخر.

والوهم يكون قادحا كالإعلال بالإرسال وغير قادح كالإعلال بوهم راوفى اسم أحد من رجال السند.

وضابط ذلك أن الخبر لا يخلو إما أن يكون فردا أويكون له أكثر من طريق.

فالأول يلزم من القدح فى سنده القدح فى متنه وبالعكس، والثاني لا يلزم من القدح فى أحدهما القدح الآخر.

ويسمى الخبر الواقع فيه الوهم : المعل والمعلل.

وهو من أغمض علوم الحديث لا يدركه إلا من رزقه الله ذهنا ثاقبا واطلاعا واسعا بمراتب الرواة وبالمتون.

مثال الوهم فى السند وهو غير قادح حديث يعلى بن عبيد الطنافسى أحد رجال الصحيح عن سفيان الثورى عن عمرو بن دينار عن ابن عمر رضى الله عنهما عن النبى صلى الله عليه وسلم : البيعان بالخيار الحديث فوهم يعلى بن عبيد على سفيان فى قوله : عمرو بن دينار وانما المعروف من حديث سفيان عن عبدالله بن دينار عن ابن عمر رضى الله عنهما. قال ابن معين : يعلى بن عبيد ضعيف فى الثورى ثقة فى غيره.

ومثال الوهم فى المتن حديث أبي سعيد بن أبي مريم عن مالك عن الزهري عن أنس رضى الله عنه مرفوعا : لا تباغضوا ولا تحاسدوا ولا تدابروا ولا تنافسوا. فقوله ولا تنافسوا، أدخله فى الحديث ابن أبي مريم من حديث آخر لمالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضى الله عنه مرفوعا : إياكم والظن فإن الظن أكذب الحديث. ولا تحسسوا ولا تجسسوا ولا تنافسوا ولا تحاسدوا. والحديثان متفق عليهما غير لفظة : ولا تنافسوا، رواها مسلم فقط.

والوهم يعرف بتفرد الراوي وبمخالفته غيره مع قرائن تنضم إلى ذلك.

والطريق إلى معرفته جمع طرق الحديث والنظر فى اختلاف رواته فى الضبط والإتقان.

قال على بن المديني : الباب ان لم تجمع طرقه يتبين خطؤه.

السـبب السـابع

مخالفة الراوي للثقات. وتتضمن المخالفة ستة أنواع :

١) **المدرج** : بفتح الراء مأخوذ من أدرجت الشىء فى الشىء إذا أدخلته فيه وضمنته إياه. وهو نوعان :

الأول : **مدرج الإسناد** : وهو : ما غَيَّرَ سياق إسناده.

ومن صوره : أن يكون عند الراوي حديثان بإسنادين مختلفين فيرويهما بأحدهما أو يروى أحدهما بسنده الخاص به ويزيد فيه من الحديث الآخر شيئا.

ومنها : أن يكون عنده متن الإسناد إلا طرفا منه فإنه عنده بإسناد آخر فيرويه تاما بالإسناد الأول.

ومنها : أن يسمع الخبر عن شيخه إلا طرفا منه فيسمعه عنه بواسطة ثم يرويه تاما محذوف الواسطة.

ومنها : أن يسمع الخبر عن جماعة مختلفين فى إسناده فيرويه عنهم باتفاق من غير أن يبين اختلافهم.

والثاني : **مدرج المتن** : وهو ما أدخل فى متنه وضم إليه ما ليس منه بلا فصل.

والغالب وقوع الإدراج آخر الخبر ووقوعه أوله أكثر من وسطه.

ومن أمثلته ما رواه الخطيب من طريق أبي قطن وشبابة عن شعبة عن محمد بن زياد عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعا : اسبغوا الوضوء ـ ويل للأعقاب من النار.

فقوله : اسبغوا الوضوء، مدرج من كلام أبي هريرة رضي الله

عنه فإن البخاري روى الحديث من طريق آدم بن أبي إياس عن شعبة عن محمد بن زياد عن أبي هريرة قال : اسبغوا الوضوء فإن أبا القاسم صلى الله عليه وسلم قال : ويل للأعقاب من النار.

وقال الخطيب بعد ذكره الحديث : وهم أبو قطن وشبابة بن سوار في روايتهما هذا الحديث عن شعبة على ما سقناه.

ومنها : حديث ابن مسعود رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :

الطيرة شرك، وما منا إلا ولكن الله يذهبه بالتوكل، رواه الترمذي وقال حديث حسن صحيح.

وقال : سمعت محمداً يقول في هذا قوله : وما منا إلا، عندي من كلام ابن مسعود رضي الله عنه.

دواعي الإدراج وحكمه وما يعرف به

دواعي الإدراج كثيرة منها : **تفسير الألفاظ الغريبة**.

ومنها : **استنباط حكم من كلام النبي صلى الله عليه وسلم**.

ومنها : **تبيان حكم شرعي**.

ولا يجوز الإدراج إلا ما كان منه تفسير غريب فلا يمنع كما فعله الزهري وغيره من الأئمة.

يعرف الإدراج بأمور منها :

أن يصرح بعض الرواة بفصل تلك العبارة المدرجة ويضيفها إلى قالها.

ومنها : أن يستحيل إضافة ذلك إلى النبي صلى الله عليه وسلم.

٢ ـ الخبر المقلوب

الخبر المقلوب : ويسمى المنقلب هو : ما انقلب بعض لفظه على راو فتغير معناه.

والقلب يقع فى **السند** كما يقع فى **المتن**.

فمن الأول أن يكون الحديث مشهورا براو فيجعل مكانه راو آخر من طبقته لغرض الاغراب ونحوه.

وممن كان يفعل ذلك من الرواة حماد بن عمرو النصيبي نسبة إلى نصيبين. قال البخاري : هو منكر الحديث.

ومن أمثلته حديث : إذا لقيتم المشركين فى طريق فلا تبدؤ هم بالسلام.

قلبه حماد بن عمرو فرواه عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعا وإنما هو عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه كما فى صحيح مسلم.

ومن القلب فى السند ما يقع فى أسماء الرواة بالتقديم والتأخير مثل مرة بن كعب، وكعب بن مرة، اسم أحدهما كاسم أب الآخر.

ومثال القلب فى المتن ما رواه مسلم من حديث السبعة الذين يظلهم الله فى ظله يوم لا ظل إلا ظله، وفيه : ورجل تصدق بصدقة فأخفاها حتى لا تعلم يمينه ما أنفقت شماله، وإنما هو : حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه كما رواه البخاري ومسلم فى احدى روايتيه للحديث.

ومن القلب أن يؤخذ إسناد متن فيجعل على متن آخر ويؤخذ متن هذا فيجعل بإسناد آخر كما فعل أهل بغداد مع أمير المؤمنين فى الحديث الإمام البخارى.

ذكر ذلك الخطيب فى تاريخه وابن حجر فى نكته على ابن الصلاح.

٣ ـ المزيد فى متصل الأسانيد

المزيد فى متصل الأسانيد : هو ما كانت المخالفة فيه بزيادة راو فى أثناء سند ظاهره الاتصال.

والحكم فى ذلك اعتبار الإسناد الخالي عن الزيادة إذا كان من لم يزدها أتقن ممن زاد فى موضع الزيادة بالسماع وإلا ترجحت تلك الزيادة.

مثال ذلك ما رواه مسلم والترمذي من طريق عبدالله بن المبارك عن عبدالرحمن بن يزيد بن جابر عن بسر بن عبيدالله عن ـ أبي إدريس الخولاني ـ عن واثلة بن الأسقع عن أبي مرشد الغنوى رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا تجلسوا على القبور ولا تصلوا إليها.

قال أبو عيسى الترمذي : قال محمد بن اسماعيل : حديث ابن المبارك خطأ أخطأ فيه ابن المبارك فزاد فيه : عن أبي إدريس، وإنما هو بسر بن عبيدالله عن واثلة.

٤ ـ المضطرب

المضطرب ، بكسر الراء وهو : ما روي على أوجه مختلفة ، متساوية في القوة . سواء كان الاختلاف من راو واحد بأن رواه مرة على وجه ومرة على وجه آخر مخالف للأول أو أكثر من واحد بأن رواه جماعة كل على وجه مخالف للآخر .

والاضطراب يوجب ضعف الحديث لإشعاره بعدم ضبط رواته وهو يقع في السند وفي المتن وفي كليهما .

ثم إن ترجح أحد الأوجه بضبط راويه أو كثرة صحبته للمروي عنه أو غير ذلك من وجوه الترجيح فالحكم للوجه الراجح ولا يطلق على الحديث حينئذ وصف الاضطراب ولا له حكمه .

ومن أمثلته في المتن ما رواه الترمذي عن شريك عن أبي حمزة عن الشعبي عن فاطمة بنت قيس رضي الله عنها قالت : سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الزكاة فقال : ان في المال لحقا سوى الزكاة .

ورواه ابن ماجة من نفس الطريق بلفظ : ليس في المال حق سوى الزكاة .

قال الحافظ العراقي : فهذا اضطراب لا يحتمل التأويل . وقيل يمكن تأويله بأنها روت كلا اللفظين عنه صلى الله عليه وسلم ويكون الحق المثبت هو غير الواجب كصدقة النفل وإكرام الضيف والحق المنفى هو الواجب . والله أعلم .

٥ ـ المصحَّف

المصحَّف : هو ما كانت المخالفة فيه بتغيير حرف فأكثر بالنسبة إلى النقط مع بقاء صورة الخط .

ويقع فى السند وفى المتن .

فمن الأول حديث شعبة عن العوام بن مراجم ، بالراء المهملة والجيم ، عن أبي عثمان النهدى عن عثمان بن عفان رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لتؤدن الحقوق إلى أهلها . فصحَّفه يحيى بن معين وقال : العوام بن مزاحم ، بالزاي والحاء بدل الراء والجيم . والحديث رواه مسلم من طريق أبي هريرة رضي الله عنه ، ومن الثاني حديث من صام رمضان وأتبعه ستا من شوال ، الحديث . .رواه مسلم .

صحَّفه أبو بكر الصولي فقال : شيئا من شوال بدل ستاً ، بالشين المعجمة والياء التحتية .

٦ ـ المحرَّف

المحرَّف : هو ما كانت المخالفة فيه بتغيير حرف فأكثر بالنسبة إلى الشكل مع بقاء صورة الخط .

ومن التحريف فى الإسناد إبدال «عَقيل» بفتح العين بعُقيل بالضم ونحو ذلك .

ومثاله فى المتن : حديث جابر رضي الله عنه : رمى أُبيٌّ يوم الأحزاب فى اكحله ، الحديث .

حرفه غندر فقال : رمى أبي، بالإضافة. وإنما هو أُبَيٌّ بن كعب وأبو جابر استشهد يوم أحد.

السبب الثامن

الجهالة بالراوي، وسببها أمران :

الأول : **ان تكثر نعوت الراوي** من اسم أو كنية أو لقب أو حرفة أو نسب أو نحوها فيذكر بما لم يشتهر به لغرض فيظن أنه آخر فيحصل الجهل بحاله.

مثال ذلك : محمد بن السائب الكلبى.

نسبه بعضهم إلى جده فقال : محمد بن بشر. وسماه البعض حماد بن السائب وكناه بعضهم : أبا النضر وبعضهم أبا هشام وبعضهم أبا سعيد، فأصبح يظن جماعة وهو شخص واحد، وصنف فيه : الموضح لأوهام الجمع والتفريق فى النعوت.

والثانى : **ان يكون الراوي مقلا فى الحديث** فلا تكثر الرواية والأخذ عنه.

وصنف فيه الوحدان.

أنواع المجهول

المجهول نوعان :

١ ــ **مجهول العين** وهو من لم يرو عنه إلا واحد وحكم روايته الرد الا أن يوثق ولو من قبل الراوي عنه إذا كان من أهل الجرح والتعديل.

٢ ـ مجهول الحال ويسمى المستور وهو من روى عنه أكثر من واحد من غير توثيق، وحكم روايته التوقف حتى تتبين حاله.

المبهم وحكم روايته

المبهم هو من لم يصرح باسمه لأجل الاختصار ونحوه كأن يقول الراوي عنه أخبرني ثقة أو شيخ أو رجل أو نحو ذلك.

وحكم روايته عدم القبول على الأصح ولو أبهم بلفظ التعديل كأن يقال: أخبرني ثقة أو ثبت، لأنه قد لا يكون ثقة عند غيره.

السبب التاسع

البدعة ، والابتداع : الاختراع وهى شرعا : المحدث فى الدين.

والبدعة نوعان :

١ ـ مكفرة يكفر صاحبها بأن ينكر أمراً مجمعاً عليه متواترا معلوما من الدين بالضرورة، فهذا لا تقبل روايته.

٢ ـ مفسقة يفسق صاحبها وروايته تقبل ما لم يكن داعية إلى بدعته ولا ناقلا ما يروجها، هذا ما اختاره الجمهور وهو الصحيح.

السبب العاشر

سوء الحفظ ، والمراد بسيء الحفظ من لم تترجح إصابته على خطئه.

وهـــو نوعــــان :

الأول من نشأ على سوء الحفظ ولزمه ذلك فى جميع أحواله .

ويسمى خبره : الشاذ عند البعض .

والثـانى من طرأ عليـه سوء الحفـظ لكبر سنه أو ذهاب بصره أو ضياع كتبه أو نحو ذلك فهذا يسمونه : المختلط .

وحكم روايته ان ما حدث به قبل اختلاطه وهو معلوم يقبل وما حدث به بعده لا يقبل وما لم يتميز يتوقف فيه .

أســـــئلة وتـــــمارين

١) ما أسباب رد الخبر ؟ وكم أقسام المردود باعتبار السقط من السند ؟ وما تعريف كل نوع ؟

٢) ما السقوط الجلى وبم يعرف وما السقط الخفي ؟

وما الفرق بين المدلس والمرسل الخفي ؟

٣) سم ما يلي : خبر حذف من سنده راويان متواليان، وآخر من مبدأ سنده راو ومن وسطه اثنان غير متواليين .

وخبر رواه الراوي عمن عاصره ولم يسمعه منه ولم يعرف اللقاء بينهما، وآخر كذلك إلا أن لقيهما عرف .

٤) كم وجهاً للطعن في الراوي ؟ وما الذي يقدح منها فى عدالته وما الذي يقدح فى ضبطه ؟

وما الخبر الموضوع وما حكم روايته ؟ وما المتروك وما المراد بالتهمة بالكذب ؟ وضح ذلك مبينا بعض دواعي الوضع وبعض ما يعرف به الوضع .

٥) بم يسمى خبر فاحش الغلط أو كثير الغفلة أو الفاسق ؟

وما الخبر المعل ؟

وما المدرج متناً والمدرج إسناداً وما حكم الإدراج وبم يعرف ؟

وما المضطرب ومتى يقدح الاضطراب ؟

وما المصحَّف والمحرَّف ؟ وضحهما بالمثال .

٦) كم أسباب الجهالة بالراوي ؟ ومن مجهول العين ، ومجهول الحال والمبهم . وما حكم رواية كل ؟

وما البدعة شرعا وإلى كم تنقسم ؟ وما حكم رواية المبتدع ؟ وما المراد بسيىء الحفظ ومن هو المختلط وما حكم روايته ؟

تقسيم الخبر إلى مرفوع وموقوف ومقطوع

ينقسم الخبر باعتبار منتهى سنده إلى مرفوع وموقوف ومقطوع.

المرفوع وأنواعه

المرفوع : ما أضيف إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم من قول أو فعل أو تقرير صريحا أو حكما. وأنواعه ستة وهى :

١ ـ **المرفوع القولي صريحاً** نحو أن يقول الصحابي : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول كذا، أو يقول هو أو غيره، كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول كذا.

٢ ـ **المرفوع الفعلي صريحاً** نحو أن يقول الصحابي : رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعل كذا، أو يقول هو أو غيره : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعل كذا.

٣ ـ **المرفوع التقريري صريحاً** نحو أن يقول الصحابي : فعلت بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم كذا، أو يقول هو أو غيره : فعل فلان بحضرة النبي كذا، ولم يذكر إنكاره لذلك.

٤ ـ **المرفوع القولي حكماً** نحو أن يقول الصحابي غير المعروف بالأخذ عن أهل الكتاب قولاً لا مجال للرأي والاجتهاد فيه ولا تعلق له ببيان غريب أو شرح مشكل مثل إخباره عن الأمور الماضية

كبـدأ الخلق ونحـوه أو إخباره عن الأمور الآتية كالفتن وأحوال القيامة وكذا إخباره عما يحصل بفعله ثواب مخصوص أو عقاب مخصوص .

٥ ـ **المرفوع الفعلي حكماً** نحو ان يفعل الصحابي فعلا لا مجال للرأي فيه كصلاة علي ابن أبي طالب رضي الله عنه الكسوف فى كل ركعة أكثر من ركوعين .

٦ ـ **المـرفـوع التقـريري حكماً** نحو ان يخبر الصحابي : انهم كانوا يفعلون فى عهد النبي صلى الله عليه وسلم كذا ولا ينكر عليهم .

ومن الصيغ التي لها حكم الرفع : قول الصحابي : من السنة كذا ، أمـرنـا بكـذا ، نهينا عن كذا ، أو يحكم الصحابي على فعل من الأفعال بأنه طاعة لله تعالى أو لرسوله صلى الله عليه وسلم أو معصية كقـول عمار بن ياسـر رضي الله عنه : من صام يوم الشك فقد عصى أبا القاسم صلى الله عليه وسلم. رواه أصحاب السنن وعلقه البخاري .

الموقوف ، الصحابي وما تعرف به الصحبة

الموقوف : ما أضيف إلى الصحابي من قول أو فعل أو تقرير.

والصحابي : هو من لقي النبي صلى الله عليه وسلم مؤ منا به ومات على الإسلام ولو تخللت ذلك ردة على الأصح .

والصحبــة تعــرف بالتـواتـر أو الاستفـاضـة أو بإخبـار بعض الصحابة أو بعض ثقات التابعين أو بإخباره عن نفسه أنه صحابي إذا كانت دعواه ممكنة .

المقطوع والفرق بينه وبين المنقطع

المقطوع : ما أضيف إلى التابعي أو من دونه من قول أو فعل.

والفرق بين المقطوع والمنقطع اصطلاحاً ان الأول صفة من صفات المتن مثل الرفع والوقف والآخر صفة من صفات الإسناد مثل التعليق والإرسال.

والتابعي : هو من لقي صحابيا مؤمنا ومات على الإسلام.

المخضرم

المخضرم : هو من أدرك الجاهلية وزمن الرسول صلى الله عليه وسلم ولم يلقه.

والمخضرمون أكثر من عشرين نفساً منهم الأحنف بن قيس وأبو مسلم الخولاني وأبو رجاء العطاردي وأبو عثمان النهدي.

وهم من التابعين على الصحيح.

العُلُوّ وَالنُّزول

قد خص الله تعالى هذه الأمة بالإسناد المتصل إلى نبيها صلى الله عليه وسلم.

قال عبدالله بن المبارك: الإسناد من الدين ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء. رواه مسلم.

وقال سفيان الثوري: الإسناد سلاح المؤمن:

والعلو عبارة عن قلة رجال السند والنزول كثرتهم، وهما من صفات الإسناد.

وعلو الإسناد أفضل من النزول فيه بشرط أن يكون السند العالي خالياً من الضعف، فأما إن كان مع الضعف فلا فضل فيه ولاسيما إن اشتمل على بعض الكذابين أو المتهمين بالكذب.

قال ابن الصلاح: العلو يبعد الإسناد من الخلل لأن كل واحد من رجاله يحتمل أن يقع الخلل من جهته سهواً أو عمداً ففي قلتهم قلة جهات الخلل.

تقسيم الخبر إلى عال ونازل

ينقسم الخبر باعتبار علو سنده ونزوله إلى قسمين:

١ ـ **الخبر العالي**: هو ما قل رجال سنده بالنسبة إلى سند آخر يرد به ذلك الخبر بعدد كثير.

٢ ـ **الخبر النازل**: هو ما كثر رجال سنده بالنسبة إلى سند آخر يرد به ذلك الخبر بعدد قليل.

وكل من العالي والنازل نوعان : **مطلق ونسبي** .

فالعالي علواً مطلقا : هوما انتهى سنده إلى النبي صلى الله عليه وسلم بعدد قليل بالنسبة إلى سند آخر يرد به الخبر بعدد كثير .

وضده النازل نزولا مطلقا وهو واضح .

والعالي علواً نسبياً : هوما انتهى سنده إلى إمام مشهور من أئمة الحديث كمالك وشعبة مثلا بعدد قليل بالنسبة إلى سند آخر ورد به ذلك الخبر بعدد كثير ، وضده النازل نزولا نسبيا .

أنواع النسبي

تتفرع من النسبي أربعة أنواع :

١ ــ **الموافقة** : وهي أن يصل الراوي إلى شيخ أحد المصنفين كالبخاري مثلا من غير طريقه مع علو إسناده على إسناد المصنف .

ومثل لذلك الحافظ بأن يروي البخاري حديثا عن قتيبة عن مالك مثلا قال : فلو رويناه من طريق البخاري كان بيننا وبين قتيبة ثمانية ، ولو رويناه من طريق أبي العباس السراج عن قتيبة لكان بيننا وبين قتيبة سبعة ، فقد حصلت لنا الموافقة مع البخاري فى شيخه قتيبة مع العلو.

٢ ــ **البدل** ويسمى الإبدال وهو : الوصول إلى شيخ شيخ أحد المصنفين من غير طريقه مع علو الإسناد على الإسناد إليه .

ومثال ذلك ما قال الحافظ مشيراً إلى مثال الموافقة المذكور : كأن يقع لنا ذلك الإسناد بعينه من طريق أخرى غير طريق البخاري

إلى القعنبي عن مالك فيكون القعنبي فيه بدلا عن قتيبة شيخ البخاري .

وأكثر ما يعتبر كل من الموافقة والبدل إذا قارنا العلو وإلا فهما واقعان بدونه .

٣ ــ **المساواة** : وهي أن يستوي عدد رجال سند الراوي مع سند أحد المصنفين .

ومثال ذلك ما وقع للحافظ ابن حجر من أحاديث فيها بينه وبين النبي صلى الله عليه وسلم عشرة رجال . وقد وقع للترمذي والنسائي بهذا العدد نفسه وهو ما رواه الترمذي في فضل سورة الإخلاص ورواه النسائي فى كتاب الصلاة عن أبي أيوب رضي الله عنه مرفوعا : قل هو الله أحد تعدل ثلث القرآن قال لا أعلم إسناداً أطول من إسناد هذا الحديث وفيه ستة من التابعين .

وللحافظ ابن حجر جزء جمع فيه عشرة أحاديث وسماه العشرة العشارية . قال الحافظ العراقي : وكانت المساواة توجد قديما وأما اليوم فتمكن فى مطلق العدد لا في حديث بعينه .

٤ ــ **المصافحة** : وهي أن يستوي إسناد الراوي عدداً مع إسناد تلميذ أحد المصنفين .

فيكون الراوي كأنه لقي المصنف وروي عنه ، وسميت بذلك لأن العادة جرت بالمصافحة بين من تلاقيا .

روَاية الأقـران والمدَبَّج

رواية الأقران : القرينان هما المتقاربان فى السن والأخذ عن المشائخ .

ورواية الأقـران : هي أن يروي قرين عن قرينه كرواية الأعمش عن التيمي .

المـدبـج : بفتح الدال المهملة وتشديد الباء الموحدة مأخوذ من ديباجتي الوجه وهما الخدان لتساويهما وتقابلهما .

وهو اصطلاحاً : أن يروي القرينان كل منهما عن الآخر كرواية أم المؤمنين عائشة عن أبي هريرة وروايته عنها وكرواية مالك والأوزاعي ، ورواية أحمد بن حنبل وعلي بن المديني كل عن الآخر .

والمدبج أخص مطلقاً من الأقران . ومن فوائد معرفة هذا النوع الأمن من أن يظن زيادة فى السند أو يظن إبدال «عن» بالواو .

روايـة الأكابـر عن الأصـاغر وعكس ذلك

رواية الأكابر عن الأصاغر : هي رواية الشخص عمن دونه فى السن أوفى العلم والحفظ . كرواية محمد بن شهاب الزهري عن مالك ، ورواية مالك عن عبدالله بن دينار ، ومن هذا النوع رواية الصحابة عن التابعين كرواية العبادلة وغيرهم عن كعب الأحبار ، ورواية الآباء عن الأبناء .

ومن فوائد معرفة هذا النوع الأمن من أن يظن القلب فى السند لأن العادة جرت برواية الأصاغر عن الأكابر .

ورواية الأصاغر عن الأكابر : هي رواية الشخص عمن فوقه فى السن أو فى العلم والحفظ. وهي الطريقة المسلوكة.

ومن هذا النوع رواية الأبناء عن الآباء وعن الآباء عن الأجداد.

السابق واللاحق

السابق واللاحق : هو أن يشترك راويان متقدم ومتأخر موتا فى الرواية عن شيخ واحد مع التباعد بين وفاتيهما.

ومن أمثلته : أبو العباس السراج شيخ البخاري ومسلم.

روى عنه البخاري وأبو الحسين الخفاف وبين وفاتيهما نحو مائة وأربعين سنة لأن البخاري توفى عام ستة وخمسين ومائتين والخفاف عام ثلاثة أو أربعة أو خمسة وتسعين وثلاثمائة.

ومنها الإمام مالك روى عنه الزهري وتوفى سنة **١٢٤** وأحمد بن اسماعيل السهمي وتوفى سنة **٢٥٩** وبين وفاتيهما مائة وخمسة وثلاثون سنة. ومن فوائد معرفة هذا النوع الأمن من أن يظن انقطاع سند المتأخر.

المهمل

المهمل : أن يروي الراوي عن شيخين متفقين في الاسم أو فى الاسم واسم الأب أو نحو ذلك، ولم يميزا بما يخص كل واحد منهما. فإن كان الشيخان ثقتين لم تضر الجهالة بهما ومن ذلك ما وقع للبخاري من روايته عن «أحمد» عن ابن وهب.

فهو إما أحمد بن صالح أو أحمد بن عيسى وكلاهما ثقة .

وإن كان أحـدهما ثقـة والآخـر ضعيفـاً ضرت الجهـالة نحو : سليمان بن داود الخولاني وهو ثقة وسليمان بن داود اليمامي وهو ضعيف .

والفـرق بين المهمـل والمبهم أن المهمـل ذكر اسمه مع الاشتباه والمبهم لم يذكر اسمه .

مـــن حـــدث ونســـى

من حدث ونـسى : هو أن ينكــر الشيــخ روايــة ما حدث به تلميـذه عنـه . وحكم ذلـك المـروى الـرد إن أنكره الشيخ على سبيل القطع واليقين كأن يقول : ما حدثته بذلك أو يكذب علي أو نحو ذلك .

ولا يكون الرد قادحاً في عدالة واحد منهما إذ ليس أحدهما أولى بالطعن من الآخر .

وإن أنكره على سبيل التردد والشك كأن يقول : لا أذكر أو لا أعـرفـه أو نحـو ذلـك فيقبـل المروي محمولاً على نسيان الشيخ وتذكر التلميذ ، إذ المثبت الجازم مقدم على النافي المتردد .

وللدارقطني فى هذا النوع مصنف سماه : من حدث ونسى .

مثال ذلك ما رواه أبو داود والترمذي من حديث سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعا فى قصة الشاهد واليمين .

قال عبدالعزيز بن محمد الدراوردي : حدثني به ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن سهيل، فلقيت سهيلا فسألته عنه فلم يعرفه فقلت : حدثني ربيعة عنك كذا.

فصار سهيل بعد ذلك يقول : حدثني عبدالعزيز عن ربيعة عني أني حدثته عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً بكذا.

المسلسل

المسلسل : هو ما اتفق رواته أو بعضهم على وصف للرواة أو الرواية. وصفات الرواة أقوالهم وأفعالهم وصفات الرواية ما يتعلق بصيغ الأداء أو بزمنها ومكانها، وهو نوع واسع جدا.

ومن فوائده اشتماله على مزيد الضبط من رواته.

ومن أمثلته ما رواه الحافظ ابن عسكر في تاريخه : قال حدثنا أبو الحسن علي بن مسلم الفقيه وأخذ بلحيته ثنا عبدالعزيز بن أحمد وأخذ بلحيته أنا أبو عمرو عثمان بن أبي بكر وأخذ بلحيته ثنا محمد بن إسحاق العبدي وأخذ بلحيته أنبأنا أحمد بن مهران وأخذ بلحيته ثنا سليمان بن شعيب الكيساني وأخذ بلحيته ثنا شهاب بن خراش وأخذ بلحيته ثنا يزيد الرقاشي وأخذ بلحيته ثنا أنس بن مالك رضى الله عنه وأخذ بلحيته قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : لا يؤمن العبد حتى يؤمن بالقدر خيره وشره وحلوه ومره.

وقبض رسول الله صلى الله عليه وسلم على لحيته وقال : آمنت بالقدر خيره وشره وحلوه ومره.

ومن الأمثلة ما رواه أبو داود والنسائي عن معاذ رضى الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لمعاذ : إني أحبك فقل دبر كل صلاة اللهم أعِني على ذكرك وشكرك وحسن عبادتك .

فقد تسلسل بقول كل رواته لمن روي عنه : إني أحبك يا فلان فقل دبر كل صلاة : اللهم أعني . الخ .

المتفق والمفترق ، المؤتلف والمختلف ، المتشابه

ومن أهم أنواع علوم الحديث المتفق والمفترق والمؤتلف والمختلف والمتشابه من الأسماء والألقاب والأنساب .

ومن لم يعرف ذلك ممن يشتغل بالحديث لم يأمن على نفسه العثار ولم يسلم من القدح الجارح .

المتفق والمفترق : هو ما اتفقت أسماء الرواة أو مع أسماء الآباء فصاعدا لفظاً وخطاً واختلفت أشخاصهم نحو : عبد الله بن عمر وعبد الله بن عباس ، وعبد الله بن زيد بن عاصم وعبد الله بن زيد بن عبد ربه .

وفائدة معرفة هذا النوع الأمن من اللبس فربما يظن المتعدد واحداً كما وقع لبعضهم ، وربما يكون بعض المشتركين ضيعفاً فيضعف الثقة ويوثق الضعيف .

المؤتلف والمختلف : هو أن تأتلف الأسماء أو الألقاب أو الأنساب خطاً وتختلف نطقاً هو : مسور بكسر الميم وسكون السين المهملة وفتح الواو المخففة .

ومُسَوِّر بضم الميم وفتح السين وتشديد الواو المكسورة.

وسلام بالتخفيف وسلام بالتشديد

وفائدة معرفة هذا النوع الأمن من التصحيف والتحريف.

المتشابه : هو مؤلف من النوعين السابقين وحده : أن تتفق أسماء الرواة لفظاً وخطاً وتختلف أسماء الآباء لفظاً لا خطاً أو بالعكس نحو محمد بن عقيل، بفتح العين المهملة ومحمد بن عقيل بالضم. وشريح بن النعمان بالشين المعجمة والحاء المهملة وهو تابعي مشهور. وسريج بن النعمان بالسين المهملة والجيم من شيوخ البخاري.

تحمل الحديث وأداؤه

تحمل الحديث : روايته وأخذه عن المشائخ، ويشترط فى الأصح فى ذلك اعتبار الفهم والتمييز.

الأداء : هو التحديث بما قد تحمله. ويشترط فيمن يحتج بروايته العدالة والضبط.

طرق التحمل وصيغ الأداء

١ ــ السماع : من لفظ الشيخ إملاء من حفظه أو تحديثاً من كتابه وهو أرفع طرق التحمل.

ويقال فى الأداء : سمعت أو سمعنا فلاناً ثم حدثني أو حدثنا ثم أخبر ني أو أخبرنا ثم أنبأني ونبأني وأنبأنا ونبأنا.

واللفظ الأول أصرح فى الدلالة على السماع.

٢ ـ القـراءة ـ على الشيـخ ويسميهـا البعض عرضـاً لأن القاريء يعرض على الشيخ ما يقرأه.

سواء قرأ الطـالب بنفسـه على الشيخ من حفظه أو كتابه أو قرأ عليـه غيره وهـو يسمـع، وسـواء أكـان الشيـخ حافظـا لما يقرأ عليه أو أمسك أصله هو أو ثقة غيره.

ويقـال في الأداء: قرأت أو قرىء على فلان وأنـا أسمـع. وله أن يعـبر بما سبق من الصيـغ بشـرط أن يقيد بالقراءة لا مطلقا نحو: حدثني فلان قراءة عليه.

وهـل العـرض مساو للسماع من لفظ الشيخ أو دونه أو فوقه رتبة أقوال أرجحها أن السماع أرفع. والأصل فيه الاقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم فإنه كان يقرأ القرآن على الناس ويعلمهم السنن.

٣ ـ الإجـازة: وهي الإذن في الرواية لفظاً أو كتابة.

وهي أنـواع:

أ ـ أن يجيز معيناً بمعين وهو أعلاها نحو: أجزتك أن تروي عني صحيح مسلم.

ب ـ الإجازة لمعين بغير معين نحو: أجزتك رواية مسموعاتي.

جـ ـ الإجازة لغير معين بمعين نحو: أجزت لمن أدركني رواية صحيح البخاري.

د ـ الإجـازة لغـير معـين بغير معين: نحو أجزت لأهل زماني رواية مسموعاتي.

هـ ــ الإجازة لمعدوم تبعا لموجود نحو : أجزت لفلان ومن يولد له بعد بكذا .

٤ ــ المناولــة : وهي نوعان :

الأول : **المقرونة بالإجازة** : **وهي** أرفع أنواع الإجازة مطلقا .

وصورتها أن يناول الشيخ الطالب أصله أو فرعا مقابلا به ويقول له : هذا روايتي عن فلان فاروه عني .

وشرطه : أن يبقى أصله عند الطالب عارية أو هبة أو تمليكا لينقل عنه .

والثاني : **المجردة عن الإجازة** بأن يناوله أصله أو ما قام مقامه مقتصراً على قوله : هذا سماعي أو روايتي عن فلان .

ولم يعتبر بها عند الجمهور.

وصورة الأداء بالإجازة أو المناولة : حدثني فلان إجازة أو مناولة وكذا أخبرني إجازة أو مناولة أو نحو ذلك .

٥ ــ المكاتبة : وهي أن يكتب الشيخ مسموعه لحاضر أو غائب بخطه أو بأمره .

وهي نوعان أيضا : **مقرونة بالإجازة** وهي في الصحة والقوة مثل المناولة المقرونة .

ومجردة عن الإجازة وحكمها حكم المناولة المجردة عن الاذن .

وصورة الأداء : حدثني فلان مكاتبة أو كتب إلي فلان أو نحو ذلك .

٦ ــ **الإعـلام** : وهـو أن يقـول الشيـخ أن هذا الكتـاب من مسموعاتي عن فلان مقتصرا على ذلك .

٧ ــ **الـوصـيـة** : وهي أن يوصي الشيـخ بكتاب عند موته أو سفره لأحد ويقال فى الأداء : أوصى إلي فلان أو نحو ذلك .

٨ ــ **الوجـادة** : وهي أن يجد أحد حديثاً أو كتابا بخط شيخ يعرفه .

ويقول فى الأداء : وجدت أو قرأت بخط فلان أو نحو ذلك .

والمروي بالوجادة من قبيل المنقطع .

ويشترط لصحة الرواية بكل من الإعلام والوصية والوجادة أن يكون مقروناً بالإجازة على الصحيح .

الجَـرح والتعْـدِيل

يشـترط في الجـارح والمعـدل العلم والتقـوى والورع والصدق وتجنب التعصب ومعـرفـة أسباب التزكية والتجريح فلا يقبلان إلا من متيقظ عارف بأسبابهما.

وإذا تعارض الجرح المفسر والتعديل فى راو واحد فالجرح مقدم على التعديل.

قال الحافظ ابن حجر : قولهم إن الجرح لا يقبل إلا مفسراً هو فيمن اختلف فى توثيقه وتجريحه من الرواة.

وأما من جهل ولم يعلم فيه سوى قول إمام من أئمة الحديث : إنه متروك أو ضعيف أو نحوه فإن القول قوله ولا يطالب بتفسير ذلك.

مـــراتب التزكيـــة والتجـــريح

قد جعـل السخـاوي في شرح الألفية والشيخ أكرم السندي في إمعان النظر بشرح شرح نخبة الفكر لكل من ألفاظ الجرح والتعديل ست مراتب وهي كما يلي :

مـــراتب التعـــديل

الأولى وهي أعلاها : **الوصف بما دل على المبالغة أو عبر عنه بأفعـــل نحـــو** : فلان أوثق النـاس أو أثبت النـاس أو إليـه المنتهى فى الضبط أو لا أعرف له نظيراً أو نحو ذلك.

ثم الثانية نحو : **فلان لا يسأل عنه .**

ثم الثالثة وهى : **ما تأكد بصفة من الصفات الدالة على التوثيق** نحو : ثقة ثقة، أو ثبت حجة، أو ثقة ضابط، أو نحو ذلك. وأكثر ما وجد من ذلك قول ابن عيينة : حدثنا عمرو بن دينار وكان ثقة ثقة ثقة إلى أن قالها تسع مرات.

ثم الرابعة وهي : **ما عبر عنه بصيغة دالة على التوثيق من غير توكيد** نحو : ثقة أو ثبت أو حجة أو نحوه.

والحجة أقوى من الثبت.

ثم الخامسة نحو : **فلان صدوق أو مأمون، أو ليس به بأس أو لا بأس به عند غير ابن معين.**

قال البدر بن جماعة فى مختصره : قال ابن معين : إذا قلت فى الراوي : لا بأس به أو ليس به بأس فهو ثقة. وهذا خبر منه عن نفسه. ونحوه فى مقدمة ابن الصلاح.

ثم السادسة وهي : **ما أشعر بالقرب من التجريح وهو أدنى المراتب.** نحو : فلان ليس ببعيد عن الصواب أو شيخ أو يعتبر به أو شيخ وسط أو روى عنه الناس أو صالح الحديث أو يكتب حديثه أو مقارب الحديث أو صويلح أو صدوق إن شاء الله أو أرجو أن لا بأس به أو نحو ذلك.

قال السخاوي : ثم إن الحكم فى أهل هذه المراتب الاحتجاج بأهل الأربع الأول منها، وأما التي بعدها فإنه لا يحتج بأحد من أهلها، ولكن يكتب حديثه ويختبر.

وأما السادسة فالحكم فى أهلها دون حكم أهل التى قبلها وبعضهم يكتب حديثه للاعتبار دون اختبار ضبطهم لوضوح أمرهم فيه .

مـــراتب الجـــرح

الأولى وهى أسوؤ ها : **ما دل على المبالغة** نحو : فلان أكذب الناس، أو إليه المنتهى فى الكذب، أو هو ركن الكذب، أو معدنه، أو نحو ذلك .

ثم الثانية **ما دون ذلك وان اشتملت على المبالغة** نحو : فلان دجال، أو كذاب، أو وضاع وكذا يضع الحديث أو يكذب .

ثم الثالثة نحو : **فلان متهم بالكذب أو الوضع أو يسرق الحديث أو ساقط أو متروك أو هالك أو ذاهب الحديث أو تركوه أو لا يعتبر به أو ليس بثقة أو نحو ذلك** .

ثم الرابعة نحو : **فلان رد حديثه أو مردود الحديث أو ضعيف جدا أو واه بمرة أو طرحوه أو لا يكتب حديثه أو لا تحل الرواية عنه، أو ليس بشىء عند غير ابن معين** .

قال السخاوي فى شرح الألفية قال ابن القطان : إن ابن معين إذا قال فى الراوي : ليس بشىء، يريد أن أحاديثه قليلة، ونحوه فى مقدمة الفتح .

ثم الخامسة نحو : **فلان لا يحتج به أو ضعفوه أو مضطرب الحديث أو ضعيف أو له ما ينكر أو له مناكير أو منكر الحديث عند غير البخاري** .

قال الحافظ الذهبي فى الميزان فى ترجمة أبان بن جبلة الكوفي وسليمان بن داود اليمامي : إن البخاري قال : كل من قلت فيه : منكر الحديث لا تحل الرواية عنه.

ثم السادسة وهي أسهلها نحو : **فلان فيه مقال أو أدنى مقال أو ينكر مرة ويعرف أخرى أو ليس بذاك أو ليس بالقوي أو ليس بالمتين أو ليس بحجة أو ليس بعمدة أو ليس بالحافظ أو فيه شيء أو فيه جهالة أو سيء الحفظ أو لين الحديث أو فيه لين.**

ومنه قولهم : فلان تكلموا فيه أو فلان فيه نظر أو سكتوا عنه، عند غير البخاري.

قال الحافظ العراقي فى شرح ألفيته : فلان فيه نظر أو فلان سكتوا عنه، هاتان عبارتان يقولهما البخاري فيمن تركوا حديثه.

قال السخاوي فى شرح الألفية : ثم الحكم فى أهل هذه المراتب أنه لا يحتج بأحد من أهل الأربع الأول منها ولا يستشهد به ولا يعتبر. وكل من ذكر فى الخامسة والسادسة يعتبر بحديثه أي يخرج للاعتبار.

أَسْــئِلة وَتــــمَارِين

١) ما أنـواع الخـبر باعتبـار منتهى سنده ؟ وكم نوعاً للمرفوع وضحها بالتمثيل .

ومن هو الصحابي وبم تعرف الصحابة ؟ ومن هو التابعي ومن المخضرمون وهل هم من الصحابة أو التابعين ؟

٢) ما العالي والنازل وما أنواع كل منها ؟

وما الموافقة والبدل والمساواة والمصافحة ؟

٣) عرف الأقـران والمدبج ورواية الأكابر عن الأصاغر وعكس ذلك ، والسابق واللاحق والمهمل ثم اذكر ما تعرف عن فوائد هذه الأنواع ؟

٤) ما حكم الراوي الذي أنكر الشيخ روايته عنه ؟ وهل إنكار الشيخ قدح في عدالته أو في عدالة الراوي عنه ؟

ومـا المسلسـل ومـا فائـدة التسلسـل ؟ ومـا المتفق والمفـتر ق ، والمؤ تلف والمختلف من الأسماء ؟ وما فائدة كل نوع ؟

٥) ما المراد بتحمل الحديث وأدائه وماذا يشترط فى كل ؟

اذكر بعض طرق التحمل والصيغ المستعملة فى الأداء موضحا حكم الرواية بكل من الإعلام والوصية والوجادة .

٦) ومـا يشـترط في كل من الجـارح والمعـدل وما حكم الجرح والتعديل إذا تعارضا ؟

٧) اذكر مراتب الجرح والتعديل مبينا حكم أهل هذه المراتب ثم وضح المراد بقولهم : لا بأس به وليس بشىء عند ابن معين، والمراد بقولهم : فيه نظر وسكتوا عنه عند البخاري .

مَعرفة الأسماءِ وَالكُنى

والأنساب والألقاب والموالى

ومما تمس الحاجة إليه معرفة أسماء ذوي الكنى من الرواة ومعرفة كنى ذوي الأسماء منهم لأن الراوي قد يذكر باسمه تارة، وبكنيته تارة، فيظنه من لا معرفة له بذلك شخصين وهو واحد.

وهو أنواع :

١ ــ من اشتهر باسمه دون كنيته أو عكس ذلك نحو : طلحة ابن عبيد الله وعبد الرحمن بن عوف والحسن بن علي فكنية كل منهم : أبو محمد.

ونحو : أبي إدريس الخولاني اسمه عائذ الله وأبى إسحاق السبيعي اسمه عمرو.

٢ ــ من اسمه كنيته نحو : أبي بلال الأشعري عن شريك، وأبي حصين بفتح الحاء المهملة عن أبي حاتم الرازي قال كل منهما : اسمي كنيتي.

٣ ــ من اختلف فى اسمه نحو : أبي هريرة رضى الله عنه اختلف فى اسمه واسم أبيه على نحو ثلاثين قولا أشهرها : عبد الرحمن بن صخر.

٤ ــ من اختلف في كنيته نحو : أسامة بن زيد فقيل كنيته : أبو خارجة أو أبو محمد أو أبو عبد الله، أقوال.

٥ ــ من كثرت كناه نحو : ابن جريج له كنيتان : أبو خالد وأبو الوليد .

٦ ــ من وافقت كنيته اسم أبيه أو عكس ذلك نحو : أبي مسلم الأغر بن مسلم المدني الراوي عن أبي هريرة رضى الله عنه وأبي إسحاق الطالقاني ابن إسحاق ونحو : إسحاق بن أبي إسحاق السبيعي .

٧ ــ من وافق اسم أبيه اسم شيخه نحو : الربيع بن أنس عن أنس رضى الله عنه فأبوه بكري وشيخه أنس بن مالك خادم النبي صلى الله عليه وسلم .

٨ ــ من وافق اسم الراوي عنه اسم شيخه مثل الإمام البخاري يروي عنه مسلم صاحب الصحيح وروى البخاري عن مسلم بن ابراهيم الفراهيدي الأزدي فقد يظن من لا يعرف ذلك إذا سمع : حدثنا مسلم عن البخاري عن مسلم ، ان هذا إسناد مقلوب أو فيه تكرار وليس كذلك .

٩ ــ من اتفق اسمه واسم شيخه وشيخ شيخه نحو : عمران عن عمران عن عمران فالأول عمران القصير والثاني أبو رجاء العطاردي والثالث ابن حصين الصحابي المعروف .

١٠ ــ من اتفق اسمه واسم أبيه واسم جده نحو : الحسن بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب رضي الله عنه .

١١ ــ من وافقت كنيته كنية زوجته نحو : أبي أيوب وأم أيوب الصحابيين .

وكذلك من المهم معرفة الأسماء المجردة عن الكنى والكنى

المجردة عن الأسماء ومعرفة المفردة من الأسماء والكنى والألقاب وهي التي لم يسم بها الا واحد، فمن الأسماء المفردة : أحمد بن عجيان وسندر بالفتح مولى زنباع الجذامي .

ومن الكنى المفردة : أبو العشراء اسمه أسامة، وأبو العبيدين بالتثنية والتصغير اسمه معاوية بن سبرة من أصحاب ابن مسعود رضي الله عنه .

ومن الألقاب المفردة : سفينة مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم اسمه عمير أو مهران أو صالح وقيل غير ذلك .

وسحنون عبد السلام بن سعيد القيرواني .

ومثل الأسماء والكنى فى العناية بها معرفة الألقاب والأنساب .

واللقب قد يكون بلفظ الاسم نحو : سفينة خادم النبي صلى الله عليه وسلم . وقد يكون بلفظ الكنية نحو أبي تراب لقب علي بن أبي طالب رضي الله عنه .

وقد يكون نسبته إلى عاهة أو صناعة أو حرفة نحو : الأعرج والخياط والبزار .

والنسبة تقع تارة إلى القبيلة وهو بنو أب واحد نحو : القرشي والدوسي . . وتارة إلى الوطن وهو محل إقامة الإنسان من بلدة أو ضيعة وهي المزرعة أو سكة وهي المحلة نحو : البغدادي والضيعي والقطيعي والدارقطني، وقطيعة دقيق والدارقطن محلتان ببغداد .

وقد تكون النسبة إلى غير الأب نحو : المقداد بن الأسود، نسب إلى الأسود بن عبد يغوث الزهري كان فى حجره فتبناه وإنما هو المقداد بن عمرو بن ثعلبة الكندي .

وقد تكون النسبة إلى الأم نحو : بلال بن حمامة وأبوه رباح، واسماعيل بن علية وأبوه ابراهيم بن مقسم الأسدي ولاء .

وقد تكون النسبة إلى غير ما يتبادر إلى الذهن نحو : خالد الحذاء، كان يجالس الحذائين .

وقد تقع الأنساب ألقاباً نحو : خالد بن مخلد القطواني الكوفي، لقب بذلك نسبة إلى قطوان وهو طويل الرجلين المتقارب الخطو.

ومن المهم أيضا معرفة أسباب الألقاب والأنساب إذ قد تكون أحياناً على خلاف الظاهر نحو : معاوية بن عبد الكريم الضال، ضل فى طريق مكة المكرمة، وعبد الله بن محمد الضعيف، لضعف في جسمه .

قال الحافظ عبد الغني بن سعيد الأزدي : رجلان جليلان لزمهما لقبان قبيحان .

ونحوه : الحسن بن يزيد القوى لقوته على العبادة .

وأبي مسعود عقبة بن عمرو البدري، لم يشهد بدراً وإنما سكنه فنسب إليه على الأصح .

ومما يتصل بما تقدم معرفة الموالى من العلماء والرواة ومعرفة الإخوة والأخوات منهم .

أنـــواع الـــولاء

الـولاء على ثلاثة أنواع :

١ ــ **ولاء العتـاقـة** : وهي الأكثـر، وكثير من الرواة نسب إلى قبيلة معتقة نحو : الليث بن سعد المصري الفهمي مولى فهم .

٢ ــ **ولاء بالإسلام** وهو إن أسلم رجل على يد رجل آخر نسب إلى قبيلتـه نحـو : محمـد بن إسماعيل البخاري الجعفي ، أسلم جده المغيرة على يد اليمان بن أخنس الجعفي فنسب إليه .

٣ ــ **ولاء بالحلف**، بالكسـر من المحـالفـة وهي المعـاقدة على التـآزر والتنـاصـر نحو : الإمام مالك بن أنس الأصبحي التيمي ولاء لأن نفره أصبح موال لتيم قريش بالحلف .

وقيل إن جده مالك بن أبي عامر كان أجيرا لطلحة بن عبد الله التيمي .

هذا ولفـظ المـولى مشـترك بين : المـولى الأعلى وهـو المعتق بالكسـر والمحـالف بالفتـح ومن أسلم على يديـه غيره وبـين المـولى الأسفل وهو العتيق والمحالف بالكسر والمسلم على يد الغير .

ومن فوائـد معـرفـة المـوالي من الرواة ومعرفة الإخوة والأخوات منهم الأمن من اللبس والسلامة من أن يظن المتعدد واحداً أو أن يظن غير الأخ أخاً للاشتراك في اسم الأب مثل : عبد الله بن دينار وعمرو بن دينار كلاهما من طبقة واحدة وليسا أخوين .

كتابـــة الحـــديث

وعرضـــه وإســـماعه والرحلـــة فى طلبـــه

كتابـــة الحـــديث

وهي أن تكـون بخـط واضـح جلي ويشكل المشكل منه وينقط ويكتب الساقط على الحاشية اليمنى إن أمكن وإلا ففى اليسرى .

ســـماع الحـــديث

هو تلقيـه وأخـذه عن المشايخ وشرطه : أن يكون الطالب يقظاً وقت السماع من لفظ الشيخ أو القراءة عليه وأن لا يتشاغل بما يخل من كلام أو قراءة أو كتابة شىء غير المسموع .

عـــرض الحـــديث

وهو أن يقابل الطالب مع الشيخ سواء كان مع الشيخ أصله أم عول على حفظـه أويقـابـل مع ثقـة غيره أويقـابل بنفسه على أصل الشيخ أو فرع مقابل عليه .

إســـماع الحـــديث

هو التحـديث به وشـرطـه أن يكـون الشيخ يقظا وقت الإسماع والتحدث غير مشغول بما يخل وأن يكون أداؤ ه من أصله الذي سمع فيه أو من فرع مقابل عليه فإن تعذر فليجبره بالإجازة .

الرحلة فى طلب الحديث

وهي ترك الأوطان لتحصيل ما ليس عند الراوي من المتون والأسانيد بعد أن يستوعب حديث أهل بلده.

ولتكن عنايته بتكثير المتون أكثر من اهتمامه بتكثير الأسانيد.

التصنيف فى الحديث

يجب على من يجد من نفسه المقدرة على التصنيف فى الحديث الاشتغال بذلك لكي يجمع المفترق ويقرب البعيد ويوضح المشكل ويبين المجمل.

وأن لا يخرج مصنفه من يده إلا بعد تهذيبه وتكرار النظر فيه وليكن تأليفه فيما يعم الاحتياج إليه ويكثر الانتفاع به.

أنواع التصنيف

١ — الجوامع

الجامع كل كتاب يكون جامعاً لأحاديث العقائد والأحكام والرقاق وآداب الأكل والشرب والسفر والقيام والقعود والتفسير والسير والتاريخ والفتن والمناقب والمثالب مثل الجامع الصحيح للإمام البخاري.

٢ — المسانيد

المسند كل كتاب جمع فيه مرويات كل صحابي على حدة من

غير تقييد بصحة الحديث وحسنه ولا بمناسبة لباب ونحوه كمسند الإمام أحمد بن حنبل .

٣ — المعاجم

المعجم كل كتاب تذكر فيه الأحاديث على ترتيب الشيوخ والغالب فيه الترتيب على حروف الهجاء كالمعاجم الثلاثة للطبراني .

٤ — العلل

وهي الكتب الجامعة للأحاديث المعلولة مع بيان عللها ، وممن صنف في هذا النوع الإمام أحمد والدارقطني وابن أبي حاتم .

٥ — الأجزاء

الجزء ما يجمع فيه أحاديث رجل واحد سواء كان من الصحابة أو من بعدهم أو أن يذكر فيه الأحاديث المتعلقة بموضوع واحد كجزء رفع اليدين فى الصلاة وجزء القراءة خلف الإمام كلاهما للإمام البخاري .

٦ — الأطراف

قال فى التدريب : التصنيف على الأطراف هو : أن يذكر طرف الحديث الدال على بقيته وتجمع أسانيده إما مستوعبا أو مقيدا بكتب مخصوصة كتحفة الأشراف بمعرفة الأطراف للحافظ أبى الحجاج المزى .

٧ — المستدركات

المستدرك كل كتاب استدرك فيه ما فات صاحب كتاب آخر على شرطه كمستدرك أبى عبد الله الحاكم.

٨ — المستخرجات

المستخرج كل كتاب يخرج فيه أحاديث كتاب آخر بأسانيد صحيحة من غير طريق صاحب الكتاب ويجتمع معه في شيخه أو فيمن فوقه من الرجال كمستخرج أبي نعيم الأصبهاني على الصحيحين.

هذا والمستخرجون لم يلتزموا غالباً في متن الحديث لفظ الكتاب المخرج عليه بل رووه بألفاظ وقعت لهم من شيوخهم مع المخالفة لألفاظ الكتاب المخرج عليه.

لذا لا يجوز أن تعزى ألفاظ الحديث الموجود فى المستخرج إلى الكتاب المستخرج عليه إلا ان يعرف اتفاقهما في اللفظ.

آداب الشيخ والطالب

ومما تمس إليه الحاجة معرفة آداب الشيخ والطالب.

يشتركان فى تصحيح النية وتطهير القلب من أعراض الدنيا والعمل بالعلم وبذل النصح للمسلمين.

وينفرد الشيخ بأنه إذا حضر مجلس التحديث أن يقبل على الحاضرين ويفتح مجلسه ويختمه بحمد الله والصلاة والسلام على النبي صلى الله عليه وسلم وإن رفع أحد صوته يأمره بالخفض لأن

رفع الصوت عند حديثه صلى الله عليه وسلم مثل رفعه عنده وقد نهى الله عن ذلك.

وأن لا يقوم لأحد أثناء التحديث ولا يحدث قائماً ولا عجلا ولا في الطريق إلا لحاجة.

ويمسك عن التحديث إذا خاف النسيان أو التخليط بهرم أو خرف أو عمى أو نحو ذلك.

وينفرد الطالب بأن يوقر شيخه ويعظمه فإن ذلك من إجلال العلم ومن أسباب الانتفاع به.

وأن لا يمنعه الكبر أو الحياء من السعي التام في التحصيل وأخذ العلم ولو عمن هو دونه في السن أو القدر أو النسب.

وأن يصبر على جفاء الشيخ ويعتني بالضبط والتقييد ويذاكر محفوظه ويباحث أهل المعرفة ليرسخ فى ذهنه.

قال ابن مسعود رضي الله عنه : تذاكروا الحديث فإن مذاكرته حياته.

وعن ابن عباس رضي الله عنه : مذاكرة العلم ساعة خير من إحياء ليلة.

وعن الزهري : آفة العلم النسيان وقلة المذاكرة.

وأن يكون حفظه للحديث بالتدرج شيئا فشيئا ففى الصحيح : خذوا من الأعمال ما تطيقون.

وأن يعمل بما يسمعه من أحاديث العبادات والآداب فذلك زكاة الحديث وسبب حفظه.

قال وكيع : إذا أردت أن تحفظ الحديث فاعمل به

وقال الإمام أحمد رحمه الله : ما كتبت حديثا إلا وقد عملت به حتى مر بي أن النبي صلى الله عليه وسلم احتجم وأعطى أبا طيبة دينارا ، فاحتجمت وأعطيت الحجام ديناراً .

وإن لا يقتصر على سماع الحديث وكتبه دون معرفته وفهمه ، وأن يقدم الصحيحين ثم سنن أبي داود والترمذي والنسائي وابن ماجة وصحيح ابن خزيمة وابن حبان ثم السنن الكبرى للبيهقي .

ثم ما تمس إليه الحاجة من المسانيد كمسند أحمد والجوامع وسائر المصنفات فى الحديث .

ثم من العلل نحو كتاب الإمام أحمد والدارقطني وابن أبي حاتم ومن الأسماء كالتاريخ الكبير للبخاري وتاريخ ابن أبي خيثمة .

ومن ضبط الأسماء كالإكمال لابن ماكولا . ومن الغريب مثل النهاية لابن الأثير وليكن الاتقان شأنه .

خاتِمَة فى أنَّ السُّنة حُجّة على جميع الأمَّة

قال الله تعالى : ﴿**وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا**﴾ .

وقـال : ﴿**قـل إن كنتم تحبـون الله فاتبعـوني يحببكم الله ويغفر لكم ذنوبكم**﴾ .

وقال : ﴿**لقد كان لكم فى رسول الله أسوة حسنة لمن كان يرجو الله واليوم الآخر**﴾ .

وقال : ﴿**فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا فى أنفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما**﴾ .

وقال : ﴿**فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر**﴾ .

وقال سبحانه : ﴿**فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب أليم**﴾ . والآيات فى ذلك كثيرة .

وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم عند الأئمة الأربعة وسائر العلماء الربانيين أجل وأعظم من أن يقدم عليها قول أحد كائنا من كان .

ومن جملة تعظيم السنة وتوقيرها العمل بها .

قال ابن عابـدين فى شرح المنظـومة المسماة بعقود رسم المفتي : فقد صح عن أبي حنيفة رحمة الله عليه أنه قال : إذا صح الحديث فهو مذهبي .

وقد ذكر ذلك الإمام ابن عبد البر عن الإمام أبي حنيفة وغيره من الأئمة .

وعن الإمام مالك رحمه الله أنه قال : ما من أحد إلا وهو مأخوذ من كلامه ومردود عليه إلا رسول الله صلى الله عليه وسلم .

وعن الإمام الشافعي رضي الله عنه : إذا صح الحديث فهو مذهبي .

وقال : لو رأيتم كلامي يخالف الحديث فاعملوا بالحديث واضربوا بكلامي الحائط .

وقال : أجمع المسلمون على أن من استبانت له سنة من رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يحل له أن يدعها لقول أحد .

وعن الإمام أحمد بن حنبل أنه قال لبعض أصحابه : لا تقلدني ولا تقلدن مالكا ولا الأوزاعي ولا النخعي ولا غيرهم وخذ الأحكام من حيث أخذوا : من الكتاب والسنة .

وقال الإمام ولى الله الدهلوي فى حجة الله البالغة : لم يكن الناس مجتمعين على التقليد الخالص لمذهب إمام بعينه والتفقه له أو الحكاية لقوله إلى المائة الرابعة من الهجرة كما يظهر ذلك من التتبع ثم كان بعد هذه القرون الفاضلة أناس ذهبوا يمينا وشمالا ودب التقليد فى صدرهم دبيب النمل وهم لا يشعرون .

وقال ناقلا عن الشيخ عز الدين بن عبد السلام : والعجب العجيب أن الفقهاء المقلدين يقف أحدهم على ضعف مأخذ إمامه بحيث لا يجد له مدفعا ومع ذلك يقلده فيه ويترك من شهد له الكتاب والسنة والأقيسة الصحيحة لمذهبهم جمودا على تقليد إمامه بل يتحيل

لدفع الظواهر من الكتاب والسنة ويتأولها بالتأويلات الباطلة نضالاً عن مقلده.

وقال العز: لم يزل الناس يسألون من اتفق لهم من العلماء من غير تعيين لمذهب ولا إنكار على أحد من السائلين إلى أن ظهرت هذه المذاهب ومتعصبوها من المقلدين فإن أحدهم يتبع إمامه مع بعد مذهبه عن الأدلة مقلداً له فيما قال كأنه نبي أرسل وهذا نأي عن الحق وبعد عن الصواب ولا يرضى به أحد من أولي الألباب.

وقال الإمام ابن القيم فى إعلام الموقعين: نرى كثيرا من الناس إذا جاء الحديث يوافق قول من قلده وقد خالفه راويه يقول: الحجة فيما روى لا فيما رأى.

فإذا جاء قول الراوي موافقا لقول مقلده والحديث يخالفه قال: لم يكن الراوي يخالف ما رواه إلا وقد صح عنده نسخه وإلا كان ذلك قدحاً فى عدالته.

فيجمعون فى كلامهم بين هذا وهذا بل قد رأينا ذلك فى الباب الواحد وهذا من أقبح التناقض.

والذي ندين الله به ولا يسعنا غيره: أن الحديث إذا صح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم دون معارضة أو نسخ أن الفرض علينا وعلى الأمة جميعا الأخذ بالحديث وترك ما يخالفه.

ولا نترك الحديث لخلاف أحد من الناس كائناً من كان لا راويه ولا غيره إذ من الممكن أن ينسى الراوي الحديث ولا يحضره وقت الفتيا أو لا يفطن لدلالته على تلك المسألة أو يتأول تأويلا مرجوحا أو يكون فى زعمه ما يعارضه ولا يكون معارضاً فى نفس الأمر أو يقلد

غيره في فتواه لاعتقاده أنه أعلم منه وأنه إنما خالف لما هو أقوى منه.

ولو قدر انتفاء ذلك كله ولا سبيل للعلم بانتفائه ولا ظنه لم يكن الراوي معصوماً.

وفي قامـوس الشريعة للسعدي : إذا رفع الصحابي خبراً إلى رسـول الله صلى الله عليـه وسلم وجب العمـل به على من بلغـه من المكلفين إلى أن يلقى خبراً آخر ينسخه وحينئذ فعلى من عمل بالخبر الأول الرجوع إلى الثانى وترك العمل بالأول.

وقال الشيخ صالح الفلانى المدني في كتابه إيقاظ الهمم : ترى بعض الناس إذا وجد حديثا يوافق مذهبه فرح به وانقاد له وسلم.

وإن وجـد حديثـا صحيحـا سالمـا من المعارضة والنسخ مؤيدا لمذهب غير إمامه فتح له باب الاحتمالات البعيدة وضرب عنه الصفح والعـارض ويلتمس لمذهب إمـامـه أوجهـا من الـترجيـح مع مخالفتـه للصحابة والتابعين والنص الصريح.

وإن شرح كتـابـاً من كتب الحـديث حَرَّفَ كل حديث خالف مذهبه وإن عجز عن ذلك ادعى النسخ بلا دليل أو الخصوصية أو عدم العمل به أو غير ذلك مما يحضر ذهنه العليل.

وإن عجـز عن ذلـك ادعى أن إمـامه اطلع على كل مروي أو جله فما ترك هذا الحـديث الشـريف إلا وقد اطلع على طعن فيه برأيه

المنيف فيتخذ علماء مذهبه أرباباً ويفتح لمناقبهم وكراماتهم أبوابا ويعتقد أن من خالف ذلك لم يوفق صواباً .

وإن نصحه أحد من علماء السنة اتخذه عدوا ولو كانوا قبل ذلك أحباباً .

وإن وجد كتابا من كتب مذهبه المشهورة يتضمن نصحه وذم الرأي والتقليد والحث على اتباع الأحاديث نبذه وراء ظهره وأعرض عن أمره ونهيه واتخذه حجراً محجوراً .

وقال الفلاني ناقلا عن شيخه محمد حياة السندي رحمه الله تعالى : قد تقرر أن الصحابة لم يكونوا كلهم مجتهدين على اصطلاح العلماء فإن فيهم القروي والبدوي ومن سمع منه صلى الله عليه وسلم حديثا واحداً أو صحبه مرة واحدة ، ولا شك أن من سمع حديثا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أو عن واحد من الصحابة رضي الله عنهم كان يعمل به حسب فهمه مجتهداً كان أو لا ، ولم يعرف أن غير المجتهد منهم كلف بالرجوع إلى المجتهد فيما سمعه من الأحاديث لا فى عهده صلى الله عليه وسلم ولا بعده فى عهد الصحابة رضوان الله عليهم .

فهذا تقرير منه صلى الله عليه وسلم بجواز العمل بالحديث لغير المجتهد وإجماع من الصحابة على ذلك .

ولولا ذلك لأمر الخلفاء غير المجتهد منهم كأهل البوادي أن لا

يعملوا بما بلغهم عن النبي صلى الله عليه وسلم مشافهة أو بواسطة حتى يعرضوا على المجتهدين منهم .

ولم يرد من هذا لا عين ولا أثر.

وهذا ظاهر قول الله تعالى : **﴿وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا﴾** .

وقال في الإيقاظ : قال شيخ مشائخنا المحقق أبو الحسن السندي في حواشيه على فتح القدير : ولا يتعين في حق العامي الأخذ بمذهب معين لعدم اهتدائه لما هو الأولى والأحرى بل الواجب في حقه الأخذ بقول كل عالم يوثق به في الدين لقول الله تعالى : **﴿فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون﴾** .

وقال في بحر الرائق : يجوز تقليد من شاء من المجتهدين وإن دونت المذاهب كاليوم فله الانتقال من مذهبه .

قال الشيخ محمد حياة السندي : وهذا الذي ذكره هو الذي يدل عليه الكتاب والسنة وأقوال العلماء الأخيار من السابقين واللاحقين ولا عبرة بقول من قال خلاف ذلك فإن كل قول يخالف كتاب الله وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وأقوال العلماء الذين هم صدور الدين فهو مردود على قائله .

ولا أظنه إلا عديم العلم وكثير التعصب. والله الموفق لما يحب ويرضى .

ولا قول لأحد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم كائنا من كان وأيا كان وممن كان .

وإذا جاء نهر الله بطل نهر معقل .

وبذلك تم ما قصدنا جمعه وختاما نقول :

«اللهم أرنا الحق حقا وارزقنا اتباعه وأرنا الباطل باطلا وارزقنا اجتنابه .

وصل اللهم على عبدك ورسولك محمد وآله وصحبه وسلم تسليما كثيرا» .

عبد الكريم مراد وعبد المحسن العباد

١٥ ـ ٤ ـ ١٣٨٦هـ

المدينة المنورة

الموضوع	الصفحة

الموضـــــوع	الصفحة

الموضـــــوع	الصفحة

الموضـــــوع	الصفحة

الموضـــــوع	الصفحة